



# حق التعلم التحركات والسياسات: الوعود والواقع



حق التعلم  
التحركات والسياسات:  
الوعود والواقع

# NORRAG

Network for international policies and  
cooperation in education and training  
Réseau sur les politiques et la coopération  
internationales en éducation et en formation

20 شارع روئشاييلد ، صندوق بريد 1672

1211 جينييفا 1 ، سويسرا

+41 (0) 22 908 45 47

norrags@graduateinstitute.ch

العدد الخاص من نوراج 01

تحرير

سحر الأسد

ترجمة

سحر ساتي وجهاد النجار

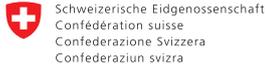
إنتاج

بلال فهمي

ترجمة وإنتاج هذه النشرة الخاصة تأتي بدعم من:



نوراج مدعومة من قبل:



Swiss Agency for Development  
and Cooperation SDC



ISSN: 2571-8010



## عن ن ن خ

نشرة نوراج الخاصة (ن ن خ) هي نشرة دورية مفتوحة المصدر . تسعى إلى إبراز مؤلفين من مختلف البلدان وجهات نظر متنوعة. سيتم تخصيص كل عدد لموضوع خاص بسياسات التعليم العالمية والتعاون الدولي في مجال التعليم. (ن ن خ) تتضمن عدداً من المقالات الموجزة من وجهات نظر مختلفة والجهات الفاعلة بهدف سد الفجوة بين النظريات والممارسة وكذلك المرافعة والسياسة في تطوير التعليم الدولي.

يتم إنتاج (ن ن خ) بواسطة نوراج المدعومة من قبل مؤسسة المجتمع المفتوح (OSF) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) ومؤسسة الشيخ سعود بن مقر القاسمي لبحوث السياسة العامة (AQF). المحتوى والمنظورات الواردة في المقالات هي خاصة بالمؤلفين ولا تمثل وجهات نظر أي من هذه المنظمات.

## عن نوراج

نوراج هي شبكة عالمية قائمة على أسس العضوية من السياسات الدولية والتعاون في مجال التعليم ، أنشئت في عام 1986. وتتمثل رسالة نوراج الأساسية وقوتها في إنتاج ونشر المعرفة الهامة لبناء القدرات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. يقوم أصحاب المصلحة هؤلاء بإعداد وتشكيل سياسات وممارسات تعليمية ، على المستويين الوطني والدولي. من خلال القيام بذلك ، تساهم نوراج في تهيئة الظروف لإتخاذ قرارات سياسية قائمة على المشاركة وإطلاع أكبر وأكثر ومبنية على الأدلة والتي تعمل على تحسين المساواة في الوصول إلى التعليم ونوعيته.

نوراج عضو مشارك لمعهد الدراسات العليا في الدراسات الدولية والتنمية ، جنيف.

للمزيد من المعلومات حول نوراج ، بما في ذلك نطاق العمل والمجالات المواضيعية ، متاح على [www.norrags.org](http://www.norrags.org)

@norrags

@norrags.network

# المحتوى

- 06 **01 وصول الأطفال إلى التعليم في العالم العربي**  
سحر الأسد، باحث مشارك في مؤسسة القاسمي لبحوث السياسة العامة
- 07 **02 التعليم ليس ميزة بل هو حق من حقوق الإنسان**  
الدكتور كومبو بولي باري، تقرير خاص عن حق التعليم
- 10 **03 الرسالة الإنسانية للتربية والتعليم**  
كيشور سينغ، مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بالحق في الحصول على التعليم
- 13 **04 الحق ذاته، وسيلة جديدة: تعزيز حق الحصول على التعليم من خلال سياسات الحد من الفقر في البرازيل**  
ميشيل موريس دي سا سيلفا، قسم الدراسات الدولية ودراسة المناطق
- 16 **05 التعليم لا يمكنه الانتظار: الإستثمار في إنسانيتنا المشتركة**  
ياسمين شريف، مديرة التعليم لا يمكنه الانتظار
- 19 **06 كيف تقوض خصخصة المدارس وتسويقها حق التعليم في الهند**  
كارول آن سبرين، أستاذ مشارك للتعليم العالمي في جامعة نيويورك  
سانغيتا كمات، أستاذ جامعي، قسم السياسات التعليمية، البحث و الإدارة، جامعة ماسيتشوسيس، أمهيرست
- 23 **07 تعليم اللاجئين: نظرة على الماضي والتفكير في المستقبل**  
سارة درايدن – بيترسون، استاذة مشاركة في التربية والتعليم، كلية التعليم العالي بجامعة هارفارد



# وصول الأطفال إلى التعليم في العالم العربي

سحر الأسد، باحث مشارك في مؤسسة القاسمي لبحوث السياسة العامة

sahar@alqasimifoundation.rak.ae

الكثير منهم إلى أسوأ أشكال العمل ، بما في ذلك تهريب السلع والإستغلال الجنسي. وفي أحيان أخرى ، تُبعد المسافة إلى أقرب مدرسة الأطفال من التعلم ، والمدرسين غير المدربين تدريباً كافياً ، ويستخدمون العقوبة الجسدية أو لا يتكلمون لغات الأطفال الأصلية ، مما يزيد أيضاً من العوامل التي تحبط الأطفال من الذهاب إلى المدرسة.

ينجم الإستبعاد أيضاً في بعض الأحيان عن القيم التقليدية في مجتمعات معينة لا تثنى قيمة التعليم ، ولا سيما بالنسبة للفتيات. تتزوج الفتيات في وقت مبكر للتقليل من خطر الإعتداء على نطاق أوسع وتقليل العبء على عائلاتهن. وعلى الرغم من تقلص التفاوتات بين الجنسين في المنطقة ، لا يزال النوع الإجتماعي يلعب دوراً في ما إذا كان الطفل يتمتع بفرص التعلم. في جميع أنحاء المنطقة ، لا تزال الفتاة أقل احتمالاً في الذهاب إلى المدرسة بنسبة 25% من الصبي. لكن الإتجاهات الحديثة تظهر أيضاً أن الأولاد معرضون بشكل خاص لخطر التسرب من المدارس الثانوية بالذات.

## للمضي قدماً

تعد المساواة بين الجنسين ، وعدم المساواة الإجتماعية والإقليمية في التعليم من القضايا الشائعة التي تشير إلى فشل النظم التعليمية في المنطقة. ومع ذلك ، فإن تجارب البلاد وثقافتها وتاريخها مختلفة. وعلى هذا النحو ، يتعين على كل دولة في العالم العربي أن تضع خطة خاصة بها للإصلاح التربوي ، حيث لا يوجد نموذج واحد يعمل على الأرجح في كل مكان. للقيام بذلك ، يجب إجراء المزيد من الأبحاث.

تتميز المنطقة بعدم كفاية البحث للتطوير و تكوين المعرفة. فهي لا تمثل سوى عُشر واحد في المائة من الإنفاق على البحث والتطوير في العالم، أي أقل من أي منطقة أخرى باستثناء جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. يجب على المنظمات الإقليمية والمؤسسات التعليمية العمل على إنشاء برامج بحثية قوية وبناء شراكات مع المنظمات الدولية.

وفي الوقت نفسه، نحن في مؤسسة القاسمي نفخر بمواصلة الشراكة مع نورا و إدارة الجزء الشرق أوسطي من نشرة نورا الإخبارية. تجمع هذه النشرة الافتتاحية من (ن ن خ 01) بشكل متقارب ومتبادل الترابط بين الحقوق المدنية والسياسية التي تم التأكيد عليها بشكل متكرر عالمياً في سياسة وممارسات الحق في التعليم. وعليه ، تمت ترجمة ست مقالات ذات محتوى ذي صلة بالمنطقة الإقليمية لهذه المسألة ، حيث قدمت منظورات مقارنة لتقدم المجتمع الدولي في ضمان حصول الجميع على التعليم. بالإضافة إلى هذه المقدمة التي تسلط الضوء على التحديات الملحة لتطبيق الحق في التعليم مع التركيز على الأطفال في المنطقة.

## الهوامش

1. World Bank (1999). Education in the Middle East & North Africa: A strategy towards learning for development. Washington, DC: The World Bank.

لكي يكون الشخص مدركاً لحقوقه الإنسانية، فإن التعليم غالباً ما يكون عنصراً حتمياً في حياته. يستطيع القادرون على القراءة والكتابة والقيام بالعمليات الحسابية فهم أنواع مختلفة من المعلومات وتشكيل آرائهم الخاصة. في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ، لا يحصل الأطفال على التعليم الأساسي بسبب عدم المساواة التي تنشأ في الجنس والصحة والهوية الثقافية (الأصل العرقي واللغة والدين). يجد هؤلاء الأطفال أنفسهم على هامش النظام التعليمي ولا يستفيدون من التعلم الذي يعتبر حيويًا لتطورهم الفكري والإجتماعي.

## تطور نظم التعليم في المنطقة

التعليم ضروري للحد من عدم المساواة وتحقيق الأهداف الإنمائية للمنطقة. وعلى هذا النحو ، كان التعليم المجاني الذي يقدمه القطاع العام بمثابة المستأجر المركزي للعقد الإجتماعي في كل بلد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

من المعروف أن النمو السكاني في الدول العربية هو من بين أعلى المعدلات في العالم ، مما يجعل توفير التعليم الأساسي تحدياً كبيراً. ومع ذلك ، فإن أنظمة التعليم في المنطقة ، باستثناءات قليلة ، توفر الآن التعليم الأساسي لمعظم الأطفال. كما يتم توفير فرص التعليم الثانوي والتدريب المهني والتعليم العالي للعديد من الطلاب ، لا سيما في المناطق الحضرية والمدن. وأصبح التعليم إلزامي من خلال الصفوف الابتدائية في كل مكان ، ومن خلال الصفوف الثانوية الدنيا في بعض البلدان. وبهذا حققت معظم البلدان الالتحاق بالتعليم الابتدائي والزيادات الكبيرة في الالتحاق بالمرحلة الثانوية.

## ولكن لماذا لا يزال الكثير من الأطفال مستبعدين من التعليم؟

(MENA) ، عكست النزاعات المستمرة المكاسب التي تحققت مؤخراً في مجال التعليم. ويجري تجنيد بعض الأطفال والشباب الأكثر ضعفاً كعمال ومقاتلين في الجماعات المسلحة..

يوجد ما يقارب الـ 4.5 مليون طفل من غير الملتحقين بالمدرسة في العالم العربي وهناك 2.9 مليون شاب آخرين لا يستطيعون الوصول إلى المدارس الثانوية ، حوالي 87 ٪ منهم يعيشون في البلدان المتضررة من النزاع. حيث مازال النزاع الحار الأخطر أمام التعليم في 11 من أصل 20 دولة تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وتوجد أزمة التعليم الكبرى عند الأطفال والمراهقين السوريين، حيث لا يستطيع 2.8 مليون منهم الوصول إلى المدارس في بلدهم وفي البلدان المجاورة. و يواجه هؤلاء الأطفال ، إلى جانب غيرهم من السودان والعراق وليبيا والأراضي الفلسطينية ومصر واليمن ، مستقبلاً قاتمًا ما لم يُبذل جهد متضافر لضمان حقهم في التعليم الجيد.

تقدم التقارير العالمية صورة معقدة لأسباب لإستبعاد الأطفال من التعليم. بالنسبة للعديد من العائلات ، السبب ببساطة هو الفقر. ويجب على عدد يندز بالخطر من هؤلاء الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدرسة العمل من أجل إعالة أسرهم ، ويضطر

# التعليم ليس ميزة بل هو حق من حقوق الإنسان

الدكتور كومبو بولي باري، تقرير خاص عن حق التعليم

bkoumbabar@gmail.com



## حق الحصول على التعليم: سهولة الحصول على التعليم أم مخرجات التعليم؟

أصبح التعليم حق من حقوق الإنسان منذ عام 1948، وتم إعلان ذلك عالمياً ضمن المادة رقم 26 لحقوق الإنسان كما ورد في النص «لكل شخص الحق في الحصول على التعليم». وعليه، نص القانون الدولي على أن الدول ملزمة بتوفير التعليم لمواطنيها. ومنذ ذلك الحين سعت منظمة الأمم المتحدة نحو تطوير مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية لتيسير حق حصول الأفراد على التعليم، وشمل ذلك الإتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الأطفال وإتفاقية اليونسكو الخاصة بمحاربة التمييز في التعليم وغيرها من الإتفاقيات. ومن ثم، أعيد تأكيد حق حصول الأفراد على التعليم خلال العديد من المعاهدات والإتفاقيات والدساتير الدولية والإقليمية المعنية بالفئات المهمشة.

وبفضل هذه القوانين واللوائح الصريحة تمكّن المجتمع الدولي من إحراز تقدم كبير في ضمان حصول الأفراد على التعليم. وبحلول عام 2015، أثناء العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بلغت معدلات الالتحاق بالتعليم 91% بالنسبة للمرحلة الابتدائية، و 84% بالنسبة للمرحلة المتوسطة، و 63% بالنسبة للمرحلة الثانوية (ECOSOC ، 2017). وفي حين تعتبر هذه خطوة في الإتجاه الصحيح، إلا أن النتائج المعلنة تخفي حقيقة أن الحصول على التعليم الجيد لا يزال بعيد المنال بالنسبة للعديد من الأفراد. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات بأن 6 من أصل 10 أطفال ومراهقين لا يتمكنون من تحقيق الحد الأدنى المطلوب من الكفاءة في مادتي القراءة والرياضيات (يونسكو، 2017). وبالرغم من زيادة فرص الحصول على التعليم، فإن الأطفال الذين يعتبرون من فئة الأسر الأفقر 20% في المجتمع هم الأقل قدرة على القراءة في نهائية مرحلة الدراسة الابتدائية، مقارنة بزملائهم من فئة الأغنى 20% من الأسر (ECOSOC ، 2017). وعلاوة على ذلك، فإن الفتيات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين وأفراد الشعوب الاصلية وغيرهم من الأقليات (على سبيل المثال لا الحصر) يمثلون فئة الطلاب الذين يدرسون خارج المدارس. وباختصار، أصبح من الواضح أن توفير فرص تعليم منصفة لا تعني بالضرورة تحقيق نتائج منصفة.

## التعليم داخل الفصول الدراسية وما بعد ذلك: التعليم الذي يعلم التمييز؟

في الوقت الحالي يعاني بعض الأفراد والجماعات مجموعة من المشاكل القائمة التي لا تعيق عملية حصولهم على التعليم فحسب، بل تؤثر أيضاً على نجاحهم في المدرسة. إن العديد من المدارس تعاني من مشاكل في البنية التحتية، أو الموارد، أو دافع ، أو كيفية التعامل مع الطلاب الذين لا ينتمون إلى الفئات المتعارف عليها. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الطلاب يواجهون صعوبات كبيرة عند محاولتهم الإستفادة من نظام تعليم فشيل في التكييف مع ظروفهم الخاصة. وبالتالي، ينجم عن ذلك عدم تمكن هؤلاء الطلاب من تحقيق النجاح الذين يسعون إلى تحقيقه داخل المدرسة، مما يؤثر على نفسياتهم وحياتهم وفرص حصولهم

### ملخص

يوضح هذه التقرير أن بالرغم من التقدم المحرز في توفير التعليم على الصعيد الدولي، فإنه لا زال بعيد المنال للعديد من الأفراد – مثل النساء والفتيات والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة ومجموعات الأقليات المختلفة واللاجئين، مما يعني أن هناك حاجة ماسة إلى العمل نحو إيجاد حل منصف لهذه المشكلة.

هذا التقرير يسلط الضوء على أهمية دور الحكومات في توفير تعليم جيد ومنصف لجميع الأطفال باعتبار ذلك حق أساسي من حقوق الإنسان.

### العبارات الرئيسية

حقوق الإنسان  
جودة التعليم  
التمييز العنصري

مما يجعل من الصعب على الكثير من المتعلمين تحقيق النجاحات أثناء مسيرتهم التعليمية. وقد تكون المشكلة بسبب صراحتهم مع لغة التدريس، أو لأن المناهج الدراسية لا تتناسب مع عاداتهم وتقاليدهم التي تربوا عليها وغيرها من المشاكل. إن الأفراد من فئة الشعوب الأصلية يعانون من المشاكل ذاتها، حيث يُحرم أطفالهم من الحصول على التعليم الجيد الذي يتماشى مع طريقة حياتهم وتقاليدهم التي يحرصون في المحافظة عليها. نتيجة لذلك، فإن أطفال السكان الأصليين أقل عرضة للإلتحاق بالتعليم الابتدائي مقارنة بغيرهم من الأطفال (UNESCO و ECOSOC، 2008).

توضح نتائج الاستبيانات بأن هناك 65.5 مليون لاجيء قسري في جميع أنحاء العالم (UNHCR، 2017). إن اللاجئين، والنازحون داخلياً، والبدون (أو عديمو الجنسية) من بين الأفراد الذين يعانون من العديد من الإضطرابات، وعليه ليس من المدهش أن يكونوا أيضاً من فئة الغير قادرين على تلقي التعليم. وفقاً إلى القوانين الدولية السائدة، يتحتم على الدول التي تستضيف اللاجئين توفير التعليم لهم. ومع ذلك، تشير التقديرات التي أعلنتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن 50% فقط من الأطفال اللاجئين يحصلون على التعليم الابتدائي، وهذا المعدل ينخفض إلى 22% في مرحلة التعليم الثانوي. مجموعة النازحون داخلياً أيضاً من الفئات المعرضة للخطر لأنهم لا يزالون ينتمون جغرافياً إلى الولاية التي كانوا يعيشون فيها، التي في بعض الأحيان تكون السبب وراء نزوحهم. بناء على كل ما تقدم، مسألة توفير التعليم لنحو 31 مليون نازحاً داخلياً في جميع أنحاء العالم تعد من التحديات الكبيرة والخطيرة للغاية التي يجب إيجاد حل لها (IDMC، 2016).

### حقوق الانسان والتعليم: حلقة غير مفرغة؟

الفئات التي تم الإشارة إليها أعلاه ليست سوى بعض المجموعات التي تكافح حتى يتم الاعتراف بحقوقهم في الحصول على التعليم. ومع ذلك، وفي الواقع، هناك العديد من الفئات الأخرى، مثل الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، أو الذين تأثروا بسبب الفقر، وغيرهم الذين يواجهون العديد من التحديات المستمرة. ويجب الإشارة إلى أن الأفراد الذين ينتمون إلى أكثر من مجموعة مستبعدة عليهم التصدي للتمييز على جهات متعددة. باختصار شديد، لا يمكن للأفراد الذين يعانون بسبب التمييز من الاعتماد على نظام تعليمي يستثيهم ويحرمهم من حقوقهم، لأنه نظام غير عادل. ومن الجدير بالذكر، لا يزال توفير التعليم الجيد في العديد من مناطق العالم محدود على الفئات المرفهة، الذين لا يعانون من التمييز، أو الذين لا يعتبرون ضحايا أُجبروا على ترك أماكن عيشهم والانتقال إلى أماكن أخرى بسبب مشاكل سياسية أو جغرافية خارجة عن سيطرتهم.

جميع ما تم الإشارة إليه أعلاه له آثار سلبية واضحة على حق الحصول على التعليم. ومن أجل توفير التعليم للجميع، بدون تمييز أو إستثناء، يجب أن تقوم معايير الجودة التعليمية بأخذ الظروف الفردية بعين الاعتبار، حتى يتمكن كل طفل (أو فرد بالغ) من الإلتحاق بأي مدرسة والحصول على التعليم والمعرفة والدعم الذي يساعدهم على تحقيق النجاحات التي يسعون إلى تحقيقها. ولا يكفي قبول الأطفال في المدارس فحسب، بل ينبغي التأكد أيضاً من أن الطلاب يتلقون تعليم عالي الجودة ويتعلمون ما عليهم تعلمه طيلة مسيرتهم العلمية. كما علينا الإدراك بأن حق الحصول على التعليم يتوقف بشكل كبير على القضاء على التمييز وجميع السلبات القائمة والتعاون معاً من أجل خلق بيئة تستند على الإنصاف والعدالة وشمل الجميع بدون تمييز أو إستثناء.

على العمل والمشاركة بشكل فعال داخل المجتمع. وتعد هذه من المشاكل الخطيرة، ليس فقط بالنسبة للأفراد المعنيين، بل تؤثر سلبياً على التنمية المستدامة للمجتمع عموماً. وفي حال عدم إنهاء العمل بالممارسات التمييزية وغير الشاملة، فإن لهذه الممارسات عواقب وخيمة وبعيدة المدى على نظام التعليم والمجتمع أجمع.

ومن المرجح أن يواجه الأفراد الذين يعانون من الممارسات التمييزية وغير الشاملة داخل الفصول الدراسية ممارسات مماثلة في حياتهم اليومية، مما يديم نموذج مجتمعي سلمي يحد من النمو الشخصي، والمشاركة المجتمعية، والإنتاجية، وعليه، يتحتم علينا معالجة هذه المشكلة من خلال تغيير المواقف والمعتقدات التمييزية المستخدمة حالياً داخل المجتمع، قبل أن تتمكن من تغيير الأنظمة والقوانين. إن المواقف والمعتقدات التمييزية السائدة داخل المجتمع تؤثر بشكل سلمي وخطير على الفئات المستضعفة، لذلك من المهم جداً السعي نحو تغيير الأفكار والممارسات الخاطئة من أجل تكوين روح المحبة والتسامح والتكيف بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور.

### من المتأثر؟

يعاني بعض الأفراد والمجموعات بسبب مشكلة التمييز والإستبعاد في التعليم، كل حسب بيئته. وأكبر المجاميع المستبعدة تعد من فئة النساء والفتيات. إن مشكلة إجبار الفتيات على البقاء في المنزل، والزواج المبكر، والزواج القسري بسبب التقاليد والإعتقادات المجتمعية السائدة أحياناً يدفع أولياء الأمور إلى الإستثمار في تعليم أبنائهم الذكور بدلاً من الإناث، وتعتبر من المشاكل الخطيرة داخل المجتمع التي يجب إيجاد حل جذري لها. وتؤكد نتائج الدراسات بأن 15 مليون فتاة من فئة سن الإبتدائية لن يتحصلن على فرصة تعلم القراءة أو الكتابة في مرحلة الدراسة الإبتدائية، مقارنة بنظرائهم الذكور (يونسكو، 2016). وبالنسبة للفتيات اللاتي يلتحقن بالمدارس، فإن المرافق الصحية دون المستوى، والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والمناهج الدراسية غير المناسبة، وغيرها من المشاكل، تعيق عملية حصولهم على تعليم عالي الجودة، وبالتالي لا يتمكنون من تحقيق إمكانياتهم بالشكل الصحيح والمطلوب.

وتعد مجموعة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من بين المجاميع الأخرى التي تعاني من التمييز في التعليم. فتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليار شخص حول العالم لديهم شكل من أشكال الإعاقة، حيث يعيش أكثر من 80% منهم في جنوب العالم (منظمة الصحة العالمية، 2011). ومع ذلك، هناك نقص في البيانات التي تسلط الضوء على المشاكل التي يعاني منها الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذه إحدى الأسباب الرئيسية التي تحول دون معالجة المشاكل التي يعانون منها. ونتيجة لذلك، يتم استقصاء الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل روتيني، وغالباً ما يكون ذلك هو السبب وراء عدم شملهم أثناء إعداد خطط التعليم الوطنية. الأطفال الذين لا يتم شملهم يتم استبعادهم، هذا هو واقع الحال. وبالإضافة إلى ذلك، معظم المدارس في جميع أنحاء العالم لا زالت غير مصممة لتستقبل الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعليه، يعاني هؤلاء الأطفال بسبب الممارسات السلبية السائدة مثل التمييز، والتخيز والبلطجة.

ككما تواجه الأقليات الثقافية والعرقية واللغوية الكثير من التحديات أيضاً من حيث حقهم في الحصول على التعليم. فالتعليم الرسمي أحياناً لا يولي إهتماماً كافياً للتنوع الثقافي واللغوي،

## المصادر

ECOSOC. (2017). *Progress towards the Sustainable Development Goals: Report of the Secretary General* (Rep. No. E/2017/66). UN.

IDMC. (2016). GRID 2016: *Global Report on Internal Displacement* (Rep.). Geneva: IDMC. Retrieved from <http://www.internal-displacement.org/assets/publications/2016/2016-global-report-internal-displacement-IDMC.pdf>

UNESCO. (2016). 263 million children and youth are out of school from primary to upper secondary. Retrieved from [http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/single-view/news/263\\_million\\_children\\_and\\_youth\\_are\\_out\\_of\\_school\\_from\\_primar/](http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/single-view/news/263_million_children_and_youth_are_out_of_school_from_primar/)

UNESCO, & ECOSOC. (2008). *Inclusive Dimensions of the Right to Education: Normative Bases* (Concept Paper). Paris: UNESCO.

UNESCO Institute of Statistics. (2017). 6 out of 10 children and adolescents are not learning a minimum in reading and math. Retrieved from <http://uis.unesco.org/en/news/6-out-10-children-and-adolescents-are-not-learning-minimum-reading-and-math>

UNHCR. (2017). Figures at a glance. Retrieved from <http://www.unhcr.org/uk/figures-at-a-glance.html>

UNHCR. (2016, September). *Missing out, Refugee Education in Crisis* (Rep.). Retrieved from UNHCR website: <http://www.unhcr.org/57d9d01d0>

World Health Organization. (2011). *World Report on Disability*. Geneva: World Health Organization. Retrieved from [http://www.who.int/disabilities/world\\_report/2011/en/index.html](http://www.who.int/disabilities/world_report/2011/en/index.html)

بعبارة أخرى، إن تمكين الأفراد ومساعدتهم في الحصول على التعليم الجيد يعتبر حق من حقوق الإنسان الرئيسية، ويعد خطوة إيجابية في الطريق الصحيح لبناء مجتمع دولي ناجح.

واعترافاً بذلك، وكجزء من خطة عام 2030، فإن المجتمع الدولي المعني بتحقيق هدف التنمية المستدامة 4 SDG اتفق على «السعي نحو ضمان تقديم تعليم جيد ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع». وقد تم تصميم جميع أهداف 4 SDG خصيصاً لتأخذ بنظر الإعتبار تحقيق التنمية المستدامة، إستناداً على الفهم القائل بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا تمتع جميع الأفراد بحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، جداول الأعمال الحالية تركز بشكل كبير على توفير تعليم عالي الجودة للجميع، خلافاً على ما كان عليه التركيز في السابق، والذي ركز على توفير التعليم للجميع «بدون استثناء».

## ماذا نستطيع أن نفعل؟

يقع على عاتق الحكومات مسؤولية التصدي للتمييز والاستبعاد في التعليم من خلال تحديد الأشخاص والمجموعات التي تحتاج إلى الدعم والمساندة وتلبية الاحتياجات. ومن خلال المشاورات الشاملة مع جميع أصحاب المصلحة تتمكن الحكومات من تقديم الدعم المطلوب للطلاب، مما يساعدهم على تحقيق النجاح المطلوب بمجرد دخولهم المدرسة. وحتى تتمكن الدول من الوفاء بهذه الإلتزامات، من الضروري جمع البيانات المنصفة ونشرها. كما يتحتم على الجهات المانحة والمنظمات الدولية تقديم الدعم المالي والتقني الذي يضمن بأن جميع الدول لديها القدرة على رصد جميع شرائح السكان في المجتمع، ومساعدة هذه الدول على التدخل بشكل سريع عندما تكون هناك حاجة لمعالجة العوائق التي يتم تحديدها. وبدون هذا الدعم، سيكون من الصعب جداً على الدول أن تفهم تماماً حجم المشكلة التي يعاني منها فئات معينة داخل المجتمع. ولا يمكنها أيضاً رصد التقدم التي تقوم بإجرازه عند إجراء الإصلاحات.

واخيراً، وربما الأهم من ذلك، يجب بذل الجهود لمعالجة الأسباب التي تشجع على التمييز في المقام الأول. ويجب على الدول أن تسعى جاهدة إلى القضاء على التمييز داخل المجتمع بأسره من خلال إيجاد حلول جذرية للمواقف والمعتقدات التي تقلل من قيمة المستبعدين. كما يجب أن يتم تصميم القوانين والسياسات التي تمنع الاستبعاد والتمييز بحيث يتم شمل جميع الأفراد ويكون هناك دعم سياسي قوي. كما يجب على السياسيين والقادة في المجتمعات المحلية أن يستندوا على القوانين التي نص عليها حقوق الإنسان عند إدخال الإصلاحات لمعالجة المواقف القديمة التي سببت التمييز والاستبعاد. ويشمل الحق في الحصول على التعليم جميع جوانب التعليم، بدءاً من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، حتى التعلم مدى الحياة. وعليه، ينبغي تطبيق قوانين منصفة وشاملة في جميع مستويات التعليم وفي جميع أنحاء المجتمع، حينها فقط، يمكن للأفراد والجماعات الإستمتاع بحقوقهم الإنساني ويصبحوا قادرين على المساهمة بشكل فعال في مجتمع يتسم بالعدالة بشكل مستدام.

# الرسالة الإنسانية للتربية والتعليم

كيشور سينغ، مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بالحقوق في الحصول على التعليم

kishoreparis@gmail.com



## المقدمة

منذ ما يقرب من 20 عاماً، قام الإعلان العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين بتسليط الضوء على مشكلة المبادئ والقيم (يونسكو، 1998). وخلال هذا الإعلان تم التشديد على أهمية إجراء تغييرات جذرية في التعليم العالي «حتى يتسنى لمجتمعنا، الذي يعاني في الوقت الحالي من أزمة في المبادئ والقيم، أن يتجاوز الإقتصادية والمادية، ويعزز إعتبارات أعمق للقيم الأخلاقية والروحانية» (يونسكو، 1998، الصفحة رقم 25).

## أزمة القيم

منذ ذلك الحين، مشكلة «أزمة القيم» أخذت أبعاداً أكبر، والإهتمام الذي أعرب عنه قبل سنين أصبح أكثر إلحاحاً اليوم، وبالوقت الحالي لا يشمل فقط مرحلة التعليم العالي بل يتعدى ذلك ليشمل جميع مراحل التعليم. وبدلاً من تعزيز مبدأ حب - السلام، أصبحت المدارس عرضة لحالات العنف. إن قلة إحترام الأطفال والكبار للمعلمين، وأولياء الأمور، وأفراد المجتمع خير دليل على وجود أزمة كبيرة في المبادئ الأخلاقية وإحترام الآخرين. بالوقت الحالي يتم تجريد الأطفال من جميع القيم الإنسانية والأخلاقية، وحالات العنف المتكررة داخل المدارس تؤكد بأن هناك مشكلة داخل البيئة المدرسية وهناك عدم إحترام كبير للقيم الإنسانية، مما يشكك في مسؤولية قطاع التعليم ورسالته الإنسانية النبيلة. للأسف الشديد، خلال السنوات الأخيرة شهد العالم العديد من الحوادث المأساوية في جميع أنحاء العالم، نذكر منها الحادثة المأساوية التي حصلت في الهند فيما يتعلق بوجبات الطعام المقدمة للطلاب خلال منتصف اليوم الدراسي، والتي لم تتسبب في تفشي العديد من الأمراض فحسب، بل تعدت لتشمل الموت بين عدة أطفال أيضاً. وهذه إشارة واضحة إلى أن هناك خلل أخلاقي كبير داخل المجتمع، الذي للأسف الشديد إمتد ليشمل قطاع التعليم..

## القوى التي تهدد الرسالة الإنسانية للتربية والتعليم

أصبح الطمع والسعي نحو تحقيق الأرباح المادية من المسائل الشائعة في يومنا هذا. وبالوقت الحالي، وللأسف الشديد، نرى بأن التعليم يكاد يخلو من رسالته الإنسانية النبيلة التي كان عليه في السابق. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو زيادة الخخصة في قطاع التربية والتعليم، مما أدى إلى تسويقه وجعله تجارياً. إن خخصة قطاع التربية والتعليم أدى إلى خلق بيئة تجارية تركز على تحقيق الأرباح والمكاسب المالية، بدلاً من التركيز على تربية وتعليم الطلاب ليصبحوا أفراد ناجحين وفعالين في المجتمع. فلم تعد المدارس والجامعات الحجر الأساس للقيم الإنسانية، وذلك بسبب دخول الشركات والتجار الذين تهيم عليهم فكرة تحقيق المكاسب المادية والأرباح، مما نجم عنه إنشاء نظام تعليمي خالي من التنوع الثقافي، ويلبي رغبات فئات مجتمعية معينة ومصالح تجارية بحتة لا علاقة لها برسالة التعليم. وبالتالي، تتعرض أنظمة التعليم للفساد، مما أثر أيضاً على الكادر التعليمي.

## ملخص

هذا التقرير يسلط الضوء على الوضع الحالي للنظم التعليمية الوطنية، وكيف يتم إنتزاع القيم الإنسانية لدى الأطفال والشباب وإستبدالها بقيم وغايات مادية بحتة. وعليه، يؤكد هذا التقرير أهمية إنشاء السياسات الدولية التي من شأنها المحافظة على القيم الإنسانية والأخلاقية لعملية التعليم وتعزيزها.

## العبارات الرئيسية

القيم التعليمية  
القيم الإنسانية  
التعليم الخاص  
التعليم الإلكتروني

## حق الحصول على التعليم وأسس معايير القيم الإنسانية

الحق في الحصول على التعليم، بوصفه حقاً معترفاً به دولياً، يمكنه أن يرشدنا للتحرك بالاتجاه الصحيح. هناك بعدان رئيسيان للحق في الحصول على التعليم اللذان يرتبطان ببعضهما البعض، وهما تحديداً: حق الحصول على التعليم، والتمكين: من حيث نقل المعرفة، والقيم، والكفاءات والمهارات. ولا بد من الحكم على الدور التمكيني للتعليم من الجانب الإنساني لأنه من المتطلبات الرئيسية «من أجل ضمان التنمية الكاملة للشخصية البشرية» باعتباره الهدف الأساسي للتعليم الذي تم الاعتراف فيه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام (1948) ضمن المادة 26 الخاصة بحق الحصول على التعليم، وإتفاقية اليونسكو لمحاربة التمييز في التعليم (1960) تعطي تفصيلاً حرفياً لهذه الأهداف. كما تم الإشارة إليها بوضوح في إتفاقيات دولية أخرى معنية بحقوق الإنسان، ولاسيما في المادة رقم 13 من الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية (1966)، التي تنص على الحق في الحصول على التعليم بشكل شامل. كما نصت إتفاقية حقوق الطفل (1989) في المادة رقم (1) 29، على أن التعليم يجب أن يعد الطفل لعيش حياة ذات مسؤولية في مجتمع حر، وأن ينمي لديه إحترام حقوق الإنسان، وإحترام الوالدين، وإحترام الهوية الثقافية، ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه، والبلد الذي ولد فيه، وإحترام جميع الحضارات المختلفة في العالم.

وفي هذا السياق، من المهم أيضاً الإشارة إلى المادة رقم (2) 18 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)، التي تنص على أن « من واجب الدولة مساعدة الأسرة، لأن الأسرة تعتبر أول بيئة يتعلم فيها الفرد القيم الإخلاقية والتقليدية المعترف فيها من قبل المجتمع». ويوضح تقرير ديورز (يونسكو، 1996)، كما هو معروف شعبياً، أن الأهداف الأكثر إيجازاً في التعليم من خلال التركيز على «الركائز الأربعة الرئيسة للتعليم» - وهي: التعلم للمعرفة، والتعلم للأداء، والتعلم للتعايش، والتعلم لنصبح ما نريد.

ومن واجب الحكومات أن تعمل على وضع الإطار المعياري الدولي للحق في الحصول على التعليم. كما ينبغي على قوانين وسياسات التعليم أن تجسد مبادئ وحقوق حق الحصول على التعليم وأن توضح بالتفصيل المفاهيم الأساسية لعملية التعليم. وينبغي عند تصميم نظام التعليم تحديد أهداف ومحتويات التعليم بشكل واضح وصريح. وقد لوحظ بجلاء أن «المواطنة الديمقراطية وتنقيف الأفراد في مجال حقوق الإنسان لا يقوم فقط بتعليمنا للأسس والقواعد، بل يتعدى ذلك ليجعلنا أكثر تعاطفاً، وأكثر إنسانية، وأكثر مشاركة داخل المجتمع. وبالتالي ينجم عن ذلك بناء مجتمع يستند على إحترام الذات والكرامة والحرية والعدالة للجميع (مجلس أوروبا، 2017، الصفحة رقم 48).

## جدول أعمال التعليم للعام 2030: أخلاقيات عالمية وقيم إنسانية جديدة

عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015، تم التركيز بشكل رئيسي على الاعتبارات المتعلقة بالكرامة والحرية والعدالة للجميع. وعند التأمل في جداول الأعمال المستقبلية تم الإتفاق على أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير «أخلاقيات عالمية جديدة لإنسانيتنا المشتركة» (الأمم المتحدة، 2013). والتزاماً بجدول أعمال التنمية المستدامة للعام 2030، تتعهد قادة العالم على السعي نحو «تعزيز التفاهم بين الثقافات وروح التسامح والإحترام المتبادل

وهذه المشكلة موجودة أيضاً في التعليم الإلكتروني. وصحيح أن هناك العديد من الإيجابيات في استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم، كونه يضمن التواصل وسهولة الوصول إلى المعلومات والمواد، والحصول على التعليم بطريقة حديثة ومبتكرة، إلا أن هذه التقنيات ليست بديلة لعملية التعليم. بعبارة أخرى، إن تقنية المعلومات والإتصالات ليست سوى أدوات لتكملة العمليات التعليمية، ولا ينبغي عليها أن تصبح طريقاً بديلاً للتعليم لأن ذلك يقلل من أهمية التعليم وجهاً لوجه، والتواصل مع الآخرين شخصياً. إن الأجهزة الرقمية والإنترنت له تأثير سلبي وضار على قدرة الطلاب على «التركيز» و«التأمل»، مما يجعل «العناصر البشرية» تبدو كأنها شيء من الماضي الذي «عفا عليه الزمن» والتي يمكننا الإستغناء عنه. عند تقديم التعليم لأطفالنا علينا تعزيز عملية «التفكير التأملي» لديهم باعتباره جوهر إنسانيتنا، التي ينبغي علينا المحافظة عليه، والتأكد من عدم تحولنا إلى ضحايا للتكنولوجيا (Carr ، 2010).

## تأسيس نظام تعليم قائم على إحترام الرسالة الإنسانية

هناك حاجة ماسة إلى تعزيز قيم التعليم ورسالته الإنسانية أثناء مواجهة التطورات والتحديات. ومن التحديات الرهيبة التي تواجه التعليم المدرسي هو تعزيز التفكير النقدي وغرس القيم الأخلاقية لدى الأطفال والبالغين على حد سواء. وتعتبر المناهج التربوية الجديدة مناسبة جداً للطلاب فهي ملهمة ومحفزة وتركز على غرس القيم الإنسانية لديهم وتنمي قدراتهم وتشجعهم على التفكير النقدي وغيرها من الإيجابيات المطلوبة. ولا شك أن المعلمين يلعبون دوراً مهماً في غرس القيم الإنسانية لدى الطلاب بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من أنماط تفكيرهم وسلوكهم وحياتهم اليومية. إن بناء بيئة مدرسية محبة للسلام واحدة من أهم رسالات التعليم، ليس فقط بالنسبة للمعلمين بل أيضاً لأولياء الأمور والمجتمعات المحلية وجميع أصحاب المصالح والمجتمع والعالم أجمع. ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي على السلطات المعنية تحمل المسؤولية. ويمكن أن يتعلموا من إعلان باريس الذي أصدره الوزراء المسؤولون عن التعليم في الإتحاد الأوروبي، الذين عبروا عن واجبهم والتزامهم في ضمان حماية القيم الإنسانية والمدنية التي يؤمنون فيها ويسعون نحو نقلها إلى «الاجيال المقبلة»<sup>1</sup>.

كل هذا يؤكد بان هناك مسؤولية ثقيلة على عاتق التعليم العالي «للمساعدة في غرس وحماية وتعزيز القيم المجتمعية و تعزيز وجهات (...) النظر الإنسانية (...) مستوحاة من حبهم للإنسانية ومسترشدين بالحكمة» (يونسكو، 1998، المادة رقم 1 و 3). وينبغي التشديد على هذه القيم في جميع النظم التعليمية.

بالوقت الحالي يتفق الكثيرون على أنه من المهم الآن نقل القيم الإنسانية عند نقل المهارات المعرفية أثناء عملية التعليم والتدريب التقني والمهني. ويجب أن يشمل ذلك التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي لأنه يعزز تنمية المهارات الإجتماعية والتفكير النقدي وتنمية أخلاقيات العمل والشعور بالمسؤولية الإجتماعية لدى أفراد المجتمع. وكما هو الحال في الصين، سياسات التعليم ينبغي أن تركز على «دمج عملية التعليم مع عملية التفكير»<sup>2</sup>.

## المصادر

- African Union. (1981). African Charter on Human and Peoples' Rights. Banjul: African Union.
- Carr, N. (2010). *The Shallows: What the Internet Is Doing to Our Brains*. W. W. Norton & Company, U.S. and Canada.
- Council of Europe. (2017). Report on the State of Citizenship and Human Rights Education in Europe, p. 48.
- European Commission. (2015). Paris Declaration on Promoting citizenship and the common values of freedom, tolerance and non-discrimination through education, 17 March 2015.
- International Commission on Education for the Twenty-first Century, Delors, J., and UNESCO. (1996). Learning, the treasure within: Report to UNESCO of the International Commission on Education for the Twenty-first Century. Paris: Unesco Pub.
- Ministry of Education of the People's Republic of China. (2010) China's National Plan Outline for Medium and Long-term Education Reform and Development (2010-20).
- United Nations General Assembly. (1966). International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights. *Treaty Series*, 999, 171.
- United Nations General Assembly. (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, 21 October 2015, A/RES/70/1.
- United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights.
- United Nations. (1989). Convention on the Rights of the Child. *Treaty Series*, 1577, 3.
- United Nations. (2013). A New Global Partnership - Report of the High Level Panel of Experts, presented to the United Nations Secretary-General on 30 May 2013.

وأخلاقيات المواطنة العالمية الجيدة والمسؤولية المشتركة» (الأمم المتحدة، 2015).

يعتبر حق الحصول على التعليم من الحقوق الإنسانية التي تضمن التنمية الكاملة للإنسان، وفي الوقت نفسه، هو حق جماعي يضمن التنمية الاجتماعية والرفاهية المشتركة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب إعطاء الإعتبار الأول للقيم الإنسانية مع التركيز على تعليم الأفراد كيفية العيش معاً بسلام، والأهم من ذلك، ينبغي تعليم الفرد كيف أن يكون «إنساناً». وإستناداً على هذا المفهوم، يجب دعم المهمة الإنسانية للتعليم وتعزيزها على الصعيد العالمي من أجل تطوير عالم أفضل.

## الهوامش

1. إعلان باريس بشأن تعزيز المواطنة والقيم المشتركة للحرية والتسامح وعدم التمييز من خلال عملية التعليم، 17 مارس، 2015.
2. خطة الصين الوطنية الخاصة بإصلاح وتنمية التعليم على الأجلين المتوسط والطويل (2010 – 20).

# الحق ذاته، وسيلة جديدة: تعزيز حق الحصول على التعليم من خلال سياسات الحد من الفقر في البرازيل.

ميشيل موريس دي سا سيلفا، قسم الدراسات الدولية ودراسة المناطق، جامعة أوكلاهوما  
moraismichelle@gmail.com



عندما يفكر المرء في التعليم والبرازيل، إسم باولو فريير يأتي مباشرة إلى الذهن. فهو مؤلف أصول تربية المضطهدين، وقد إشتهر على الصعيد الدولي نتيجة لأفكاره الخاصة بالتفكير النقدي ومفاهيم مثل «التعليم المصرفي» (Freire, 1970). ومن الجدير بالذكر أن كتاب أصول تربية المضطهدين يعتبر من الكتب البرازيلية الأكثر ترجمة. وربما ينافس باولو فريير مع باولو كوليهو – في كتاباته الخاصة بالتوعية الدولية.

والذي لا يتم تدريسه حول فريير، هو أنه قام بتأليف كتاباته الرئيسية خلال سنوات الدكتاتورية في البرازيل، عندما كان القمع السياسي في ذروته وعندما كان عدم المساواة الإجتماعية رهيباً. وما هو أيضاً غير معروف دولياً أن أعماله ألهمت الحركات والمنظمات الإجتماعية التي تدافع من أجل الحق في الحصول على التعليم في البرازيل، وبقية أنحاء أمريكا اللاتينية. ومنذ أن تأسس حزب العمال البرازيلي (بارتيدوو دوس تزابالهادوريس) في الثمانينات، تم إنشاء النظام التعليمي إستناداً على أفكار فريير. وعندما فاز حزب العمال البرازيلي بإنتخابات الرئاسة للمرة الأولى في عام 2002، وحتى ولاية لويز إيناسيو لولا داسيلفا (المعروف شعبياً بإسم لولا) في بداية عام 2003، أعتبرت مسألة الحد من الفقر والتعليم في صدارة جدول أعمال السياسة الفيدرالية.

وبالرغم من أن خلفية حكومة لولا هي إشتراكية وفرييرية، إلا أن حكومته جعلت التعليم أولوية قصوى، وحتى يومنا هذا، يتحدث لولا باستمرار عن إنجازات حكومته في مجال التعليم – وإن كانت الوسائل التي تم إستخدامها لتحسين فرص الحصول على التعليم غير متوقعة تماماً. وإستناداً الى مشورة البنك الدولي وبدافع من الإلتزام السياسي العالي لمحاربة الجوع والفقر، قرر لولا الإستثمار في توسيع برامج التحويلات النقدية المشروطة في البلاد، وأطلق عليها تسمية موحدة بعنوان بولسا فاميليا (بدل الأسرة).

هذا التقرير يظهر أن بولسا فاميليا، أو ببساطة بولسا، كانت مسؤولة عن إضفاء تحسينات كبيرة على المؤشرات الإجتماعية والتعليمية داخل البلاد، مما جعل الحق في الحصول على التعليم حقيقة واقعة لملايين الأطفال البرازيليين.

## ملخص

يناقش هذا التقرير كيف ساعد برنامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل، الذي يطلق عليه إسم بولسا فاميليا، على تحسين الإلتحاق بالمدارس وحضورها. كما يسلط الضوء على التحديات السياسية والمؤسسية الخاصة بهذا البرنامج والتي أثرت إيجابياً على حق حصول الأفراد على التعليم إلى ما هو أبعد من مجرد قانون مكتوب.

## العبارات الرئيسية

التحويلات النقدية المشروطة  
باولو فريير  
القيود السياسية  
سياسة الولاية  
البرازيل

العالم - بولسا اسكولا (ميزانية مخصصة للمدرسة) - التي تم تنفيذها لأول مرة في مقاطعة إتحادية.

وبفضل دعم الحكومة الوطنية، شهدت التسعينيات انتشاراً كبيراً لمجموعة مختلفة للتحويلات النقدية المشروطة المحلية في البرازيل. وعندما تولى لولا منصبه، عزز البرامج القائمة ضمن بولسا فاميليا وتوسع البرنامج الجديد ليشمل البلد بأسره. أيضاً، خلال الفترتين التي تولى فيها الحكم، ومن ثم خلال فترة ونصف من ولاية ديلا روسيف، تم توسيع نطاق بولسا فاميليا بشكل كبير حيث وصل إلى 14 مليون أسرة، سعياً نحو القضاء على الفقر الشديد داخل البلاد.

وفيما يتعلق بالفترة 1998 - 2005، يقدر كل من غاليو و كوسوف (2010) أن بولسا فاميليا كانت مسؤولة عن رفع معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة 5.5% في الصفوف من 1 - 4، وبنسبة 6.5% في الصف الخامس، فضلاً عن خفض معدلات التسرب بنسبة 0.5% و 0.4% على التوالي.

ووفقاً للبيانات الوطنية، التي تشمل فترة زمنية أحدث، والمستخرجة من معهد اليونسكو للإحصاء، لم يتغير الالتحاق بالمدارس الابتدائية تغيراً كبيراً بين الأعوام 2007 و 2015، لأن البلد نجح تقريباً بتحقيق الالتحاق الشامل. والواقع أن صافي الالتحاق ازداد من 91% إلى 92% بالنسبة للتعليم الابتدائي. ومع ذلك، كانت هناك تحسينات كبيرة وواضحة في مرحلة التعليم الثانوي، حيث إرتفع معدل الالتحاق الصافي من 73% في عام 2007 إلى 81% في عام 2015 (معهد اليونسكو، 2017). وبطبيعة الحال، هذه المؤشرات تعتبر وطنية ولا يمكن للمرء أن يؤكد بأن السبب وراء التغيرات الإيجابية هو وجود علاقة مباشرة مع بولسا فاميليا. لكن، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن جزء كبير من هذا التقدم تحقق بسبب التركيز على الأسر المعيشية الفقيرة، التي لم يتسنى لها من قبل تسجيل أبنائها في نظام التعليم الرسمي.

بالإضافة إلى ذلك، تشير أحدث البيانات للبرنامج إلى أنه يصل إلى 17 مليون طالب في جميع أنحاء المدارس الحكومية داخل البلاد. وخلال الأعوام 2008 و 2016، تشير الإحصاءات التي أجريت من قبل وزارة التربية والتعليم حول وضع التعليم بأن نسبة 96% من الطلاب الذين استفادوا من بولسا فاميليا كانوا من بين الذين واصلوا حضور المدرسة بشكل منتظم، بحيث شكلت نسبتهم 85% بالنسبة للطلاب الذين تراوحت أعمارهم بين 6 - 15 سنة، و 75% بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة. بناءً على ما تقدم، نستخلص بأن البرنامج ساعد على تحسين مؤشرين هاميين فيما يتعلق بالحصول على التعليم، وهما تحديداً: الالتحاق والحضور.

### أين تذهب البرازيل من هنا؟

بعض الجهات المسؤولة عن السياسات الاجتماعية والتعليمية كانت مقاومة إلى حد ما لبولسا فاميليا في بداية تنفيذه، وذلك لأنهم إعتقدوا أن هذا البرنامج غير قادر على إحداث ثورة في هيكل السلطة. وعلى الرغم من هذا، تمكن البرنامج من تحقيق نتائج إيجابية في جميع القطاعات، مما أقتنع معظم القطاعات التقدمية في البرازيل، وإن حصل ذلك بصورة بطيئة، بأن البرنامج لعب دور مهم في خفض معدلات الفقر وعدم المساواة. ومرة أخرى، على الرغم من أن البرنامج لا يتطرق بشكل أساسي إلى قضايا المناهج الدراسية ولا يغير سياسات التعليم، إلا أنه كان حاسماً في نقل أفقر الأطفال البرازيليين إلى المدارس.

بالوقت الحالي، يبدو أن البرنامج على مفترق طرق، بالرغم من

## الضمانات الرسمية لحق الحصول على التعليم في البرازيل

تم إصدار الدستور البرازيلي في عام 1988، بعدما خرجت البلاد من عقدين من الحكم العسكري وحاولت العودة إلى الديمقراطية. ويطلق على دستور عام 1988 الدستور الاجتماعي، لأنه يتضمن مواد وشروط تضمن مجموعة واسعة من الحقوق الاجتماعية والإقتصادية الأساسية. ومنذ بداية العمل بهذا الدستور، نصت المادة 6 على أن التعليم حق من الحقوق الاجتماعية الرئيسية للفرد. بعد ذلك نصت المادة 205 على ما يلي:

• التعليم هو حق من حقوق جميع الأفراد، وعليه سوف تلتزم الدولة والأسر بتعزيز ودعم عملية التعليم من خلال التعاون معاً داخل المجتمع لتحقيق التنمية الكاملة للفرد بهدف إعادة ممارسة المواطنة وبناء البلاد من خلال إعداد المجتمع للعمل<sup>1</sup> (البرازيل، 2017).

وتنص المادة نفسها، والمادة التي تليها، على أن الدولة مسؤولة عن توفير التعليم الأساسي العام والحر. وفي ذلك الحين، كانت البرازيل تمر بمرحلة ما أطلق عليها «العقد المفقود» في إشارة إلى الركود الإقتصادي والتضخم المتفشى. وعليه، جاء الدستور الجديد لينشر الأمل بين الناس. فعلى سبيل المثال، إحدى التحديات شملت نسبة الأمية بين البرازيليين الذين بلغت أعمارهم 15 سنة أو أكثر، حيث وصلت نسبة الأمية إلى 20.1% في عام 1991 (Instituto Brasileiro de Geografia e Estatística، 2017).

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ دستور عام 1988 ما يسمى بـ «الميثاق الإتحادي» الذي بموجبه تتقاسم الحكومة الإتحادية وحكومة الولايات والحكومات البلدية مسؤولية توفير التعليم العام. وببساطة، تقع مسؤولية التعليم الابتدائي على عاتق البلديات، في حين أن التعليم الثانوي هو مسؤولية الدولة. التعليم العالي في الغالب يقع على عاتق الحكومة الإتحادية. وعليه، فإن الحكومة الإتحادية، التي تتولى وضع المناهج الدراسية الوطنية، ولا يمكنها أن تفعل الكثير عندما يتعلق الأمر بالتأكد من أن جميع الأطفال إلتحقوا بالمدارس، وأن التعليم الإبتدائي والثانوي يصل إلى الجميع.

## تخطي العقبات المؤسسية والسياسية: التحويلات النقدية المشروطة

تم إ انتخاب لولا على وعد أنه سيغير حياة الفقراء في البرازيل. وقد سعى فعلاً إلى المحافظة على الإيفاء بوعده بشكل سريع، فقام بإطلاق المبادرة الأولى بعنوان «فوم الصفر» (صفر جوع)، لكن هذه المبادرة لم تنجح في تحقيق النتائج المرجوة بالوتيرة التي تصورها. وعليه، وخلال إجتماع مع كبار المسؤولين في البنك الدولي في عام 2003، تم الإقتراح عليه توسيع العمل بالتحويلات النقدية المشروطة، التي كانت موجودة في البلاد منذ التسعينيات (Morais de Sa e Silva، 2017).

وتشكل التحويلات النقدية المشروطة، كما أصبحت معروفة دولياً، برامج للحد من الفقر التي تقوم بتحويل المبالغ النقدية إلى ربة الأسرة على شرط أن تلتزم الأسرة بالقيام بأنشطة محددة مسبقاً مثل تسجيل أطفالها في المدرسة، والمحافظة على معدل حضورهم للمدرسة، وتلقيهم للتطعيم، وزيارة الطبيب بشكل منتظم لإجراء الفحوصات الطبية. وجنباً إلى جنب مع المكسيك، كانت لدى البرازيل واحدة من أولى برامج التحويلات النقدية في

## المصادر

Glewwe, P., & Kassouf, A. (2010). *Qual o impacto do Programa Bolsa Família na Educação? [What is the impact of the Bolsa Família Program in Education?]* Brasília: IPC-IG.

Instituto Brasileiro de Geografia e Estatística. (2017). *Censo Demográfico [Demographic Census]*. Retrieved from <http://seriesestatisticas.ibge.gov.br/series.aspx?no=4&op=0&vco digo=CD101&t=taxa-analfabetismo-pessoas-15-anos-mais>

Brazil. (2017). *Constituição da República Federativa do Brasil de 1988 [Constitution of the Federal Republic of Brazil]*. Retrieved from [http://www.planalto.gov.br/ccivil\\_03/constituicao/constituicao.htm](http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/constituicao/constituicao.htm)

Fernandes, J. H. P. (2014). *Acesso à educação e combate à desigualdade: o papel da educação no âmbito do Plano Brasil sem Miséria [Access to education and fight against inequality: the role of education in the 'Brazil without Extreme Poverty' Plan]*. In T. Campello, T. Falcão, P. Costa (Org.). *O Brasil sem Miséria [Brazil without Extreme Poverty]*. Brasília: Ministério do Desenvolvimento Social e Combate à Fome.

Freire, P. (1970). *Pedagogy of the oppressed*. New York: Herder and Herder.

Morais de Sa e Silva, M. (2017). *Poverty Reduction, Education, and the Global Diffusion of Conditional Cash Transfers*. New York: Palgrave Macmillan.

UNESCO Institute for Statistics (UIS). (2017). Net enrolment rate by level of education. Retrieved from <http://data.uis.unesco.org/#>

الدعم الواسع للنطاق من القطاعات التقدمية. ففي حركة إعتبرها الكثيرون على أنه إنقلاب، تم طرد حزب العمال من السلطة في عام 2016 بعد توجيه الاتهامات إلى الرئيس روسيف. بعد ذلك تولت القطاعات المحافظة السلطة وقامت بتشكيل الحكومة الجديدة. هذه الحكومة الجديدة تنتقد بولسا فاميليا والمسؤولين عن إدارته، وتتهمهم بالإستفادة الشخصية من تنفيذه، وعليه تفكر في إستبعاد المستفيدين.

وبما أن الفساد السياسي المتزايد ينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، ليس من المستغرب أن نرى إستبعاد أفكار حرجة مثل أفكار فرير. وخلال مظاهرة للمحافظين التي أجريت في البرازيل في عام 2015، شوهد متظاهر مع ملصق يقرأ «كفاية من باولو فرير»، لكن ما يثير الدهشة هو كيف يتحول المحافظون ضد حل سياسي كان في يوم من الأيام مدعوما من قبل البنك الدولي والذي أطلق عليه الكثيرون تسمية «النيوليبرالية».

بناء على ما تقدم، فإن أعمال الحق في الحصول على التعليم في البرازيل، الذي نص عليه الدستور البرازيلي في عام 1988، تحول إلى واقع بدعم من أكبر برنامج للحد من الفقر في تاريخ البلاد. إن مستقبل هذا التركيبة الممتازة بين القانون والسياسة غير معروف في الوقت الحالي كما تواجه البلاد إضطرابات سياسية كبيرة ومستقبل مجهول.

## الهوامش

1. ترجمة المؤلف من اللغة البرتغالية

# التعليم لا يمكنه الانتظار: الإستثمار في إنسانيتنا المشتركة

ياسمين شريف، مديرة التعليم لا يمكنه الانتظار

ysherif@unicef.org



تم إطلاق أول صندوق عالمي في العالم للتعليم في حالات الطوارئ في اللحظة الحاسمة التي قرر خلالها زعماء العالم الإلتزام بالعمل معاً بطريقة جديدة داخل البيئات الإنسانية، وذلك خلال القمة العالمية للعمل الإنساني. وتؤكد روح التعاون هذه إلتزام المسؤولين على القيام بالأمور بشكل مختلف. وإستناداً إلى ذلك، تم تأسيس صندوق «التعليم لا يمكنه الانتظار» وخلق حركة ذات رؤية مشتركة لعالم يرفض حرمان أي طفل من التعليم بسبب الأزمات. وبسبب زيادة الأزمات في جميع أنحاء العالم، يسعى صندوق «التعليم لا يمكنه الانتظار» (ECW) إلى الإستثمار في عملية التعليم خلال حالات الطوارئ، بإعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لسد الفجوة الإنسانية والإنمائية. لقد شكلت القمة العالمية للعمل الإنساني تحولاً تاريخياً، من إعتبار التعليم على أنه ميزة في العمل الإنساني، إلى الإعتراف به كحق أساسي من حقوق الانسان الذي من شأنه أن ينفذ أرواح، ويوفر لهم الحماية والأمان وراحة البال، ويعد مسألة غير قابلة للتفاوض. وبغض النظر عن الظروف، لا ينبغي أن يكون الحق في الحصول على التعليم مسألة قابلة للتسوية.

إن توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة لكل طفل وشباب خلال الأزمات والكوارث يتطلب مستوي غير مسبوق من التعاون وتعزيز الشراكات. بناءً على ذلك، يخصص الصندوق الموارد التشغيلية والسياسية والمالية لجعل هذه حقيقة واقعة.

إن التعليم العالمي يقف بقوة في قمة جدول الأعمال السياسية، مع إصرار كبير على تحقيق طموحاتنا المشتركة، وفي مقدمة ذلك هدف التنمية المستدامة رقم (4)، الذي ينص على «ضمان توفير تعليم جيد منصف وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع». وقد سلط عمل لجنة التعليم والبنك الدولي الضوء على مشاكل التعليم والتعلم التي تهدد بعدم تحقيق هذه الوعود. إن مجموعات المجتمع المدني النابضة بالحياة، والأبطال البارزين، والقادة الدوليين يدعون إلى زيادة الإنفاق بشكل فعال من أجل ترجمة هذه الإلتزامات إلى نتائج ملموسة.

إن خطة التنمية المستدامة للعام 2030 كانت في طليعة مهام الجمعية العامة ال 72 التي عقدت مؤخراً، حيث وجهت دعوات متجددة لقيمنا العالمية التي أرست الأسس للأمم المتحدة. وقال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، «إن الاستثمار في الأطفال والشباب من خلال التعليم مسألة مهمة للغاية، وتعد أكثر الطرق فعالية لضمان دفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام وتحسين المهارات والفرص للشباب والشبان، وإطلاق العنان وإحراز التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر»، ولقد كانت رسالته واضحة ورنانة.

وأكد قادة العالم مجدداً إلتزامهم بدعم التعليم خلال الأزمات والطوارئ، وأشادوا بالإستثمارات الكبيرة التي تبرعت فيها كل من

## ملخص

خلال هذا التقرير تقوم مديرة أول صندوق عالمي في العالم للتعليم لحالات الطوارئ، والذي أطلق عليه تسمية «التعليم لا يمكنه الانتظار»، بالتحدث عن إستجابتهم إلى دعوة من أجل العمل بالنيابة عن 75 مليون طفل في العالم من بين الذين يعانون من مختلف الأزمات والذين يريدون ويحتاجون إلى التعليم لأنه حق من حقوقهم المشروعة. سوف يتم توضيح رؤية صندوق «التعليم لا يمكنه الانتظار»، وأهدافه والنهج الذي يقوم عليه والتمويل الذي يقدمه إلى البلدان التي تعاني من الأزمات.

## العبارات الرئيسية

التعليم في حالات الطوارئ  
أهداف التنمية المستدامة  
التعليم لا يمكنه الانتظار  
القمة العالمية للعمل الإنساني

الدنمارك، والاتحاد الأوروبي، وديبي العطاء إلى صندوق «التعليم لا يمكنه الانتظار» التي ساعدت في الحصول على الموارد التي تشتد الحاجة إليها. كما أشادوا بتعاون بقية الشركاء، مثل أستراليا وكندا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية.

إن واجبنا الأخلاقي والتزامنا القانوني تجاه الأطفال الذين يعانون بسبب الكوارث والأزمات مهم للغاية – فالفتيات والفتيان الصغار يعانون ويكافحون من أجل الحفاظ على الأمل وسط ظروف غير طبيعية مروا فيها والتي لا ذنب لهم فيها، كالصراعات المسلحة والفقر الشديد وغيرها من الأزمات، وبسبب ذلك كرامة ومستقبل هؤلاء الأطفال في خطر. وإن عدم إقرار تقدم في مجال تعليم الأطفال المتضررين نتيجة للأزمات سيجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً مستحيلًا، ففي الوقت الحالي هناك 63 مليون طفل خارج المدرسة في سن التعليم الابتدائي والثانوي في البلدان المتضررة نتيجة النزاعات والأزمات (معهد اليونسكو للإحصاء، 2016). وفي حالات الكوارث والنزاعات، فإن أشد الفئات ضعفاً هي الأكثر تضرراً. إن الصراعات تؤدي إلى توسيع فجوة عدم المساواة في التعليم، وبوجه خاص تؤثر على زيادة الفوارق بين الجنسين. وعلى الرغم من أن الكوارث الطبيعية لا «تختار ضحاياها» على أساس العرق أو الجنس، فإن التاريخ يظهر باستمرار أن النساء والفتيات يعانين بشكل أكبر خلال الأزمات.

في الوقت الحالي يواجه المجتمع الدولي تحديات هائلة وخطيرة يجب إيجاد حلول سريعة لها، مثل مستويات التشرد، التي تزداد كل يوم لتصل إلى مستويات لم يشهدها التاريخ من قبل. كما أن الأزمات في تزايد مستمر ويطول عليها الدهر لتصبح أكثر تعقيداً، ومثال على ذلك، أن متوسط المدة التي يقضيها اللاجئون خارج بلادهم تصل إلى أكثر من 10 سنوات، وقد تطول هذه الفترة بحيث يقضي بعضهم أكثر من 20 عاماً في المنفى (Devictor ، 2016). وبالرغم من الأولويات التي تقدم للأسر في هذه الظروف، إلا أن التعليم غالباً ما يكون أول خدمة معلقة، وأخر خدمة يتم إعادتها للمتضررين.

إن التعليم يجلب إحساساً بالأمل والكرامة والحياة الطبيعية للأسر التي عانت من أهوال لا يمكن تصورها. فبالنسبة لأولئك الأشد تضرراً، يعتبر التعليم شريان الحياة وضوء في نهاية نفق مظلم، فهي تمنح هؤلاء الأفراد بروح الإيجابية التي تساعدهم بالتالي على التحمل والصبر والتعامل مع المستقبل بشكل أفضل، فالتعليم لديه القدرة على كسر حلقات الفقر والظلم وعدم المساواة التي تغذي الأزمات في المقام الأول. وتشير الأرقام إلى تفاقم الوضع بالوقت الحالي، ومن المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص المتضررين بسبب الكوارث الطبيعية بنسبة 50% بحلول 2030 مقارنة بما كان عليه الحال في الأعوام 2000 – 2015، وكذلك إزدادت الصراعات العنيفة بشكل كبير منذ عام 2011 (لجنة التعليم، 2016). وهذه المسألة خطيرة للغاية، خصوصاً كون نصف البلدان التي تخرج من نزاعات عنيفة تندرج في نزاعات جديدة بعد غضون خمسة سنوات (Mueller ، Piemontese و Tapsoba ، 2017). إن التعليم العالي يقوم بدعم مشاركة الطلاب والتعبير عن وجهات نظرهم المختلفة، ويعزز المشاركة المدنية داخل المجتمع، ويدعم الديمقراطية ويساعد على حل النزاعات، ويخلق روح التسامح بين الأفراد بالنسبة لمختلف الأعراق أو الأديان، ويعزز الاهتمام بالبيئة، والمساواة بين الجنسين، والتكيف مع تغيير المناخ، وغيرها من الميزات الإيجابية التي تعم بالخير على المجتمع والعالم أجمع.

ومن الأمور الإيجابية الأخرى الواجب ذكرها، لحسن الحظ، إن قدرتنا

ورغبتنا للإستجابة للأزمات في تحسن مستمر. فقد إزداد التمويل المخصص للتعليم بالنسبة للأفراد الذين يعانون من حالات الطوارئ ليصل إلى رقم قياسي قدره 433 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وعلاوة على ذلك، في عام 2017، تم التبرع بأكثر من 150 مليون دولار أمريكي كتمويل إضافي للتعليم في حالات الطوارئ إلى صندوق التعليم لا يمكنه الانتظار. ومع ذلك، فإن هذه النجاحات يجب ألا تخفي حقيقة أن الاحتياجات في تزايد مستمر – مع وجود فجوة تمويلية تقدر بنحو 8.5 مليار دولار أمريكي، مما يحول دون تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة للأطفال في سياق الأزمات.

إن صندوق التعليم لا يمكنه الانتظار هو أول صندوق من نوعه، وأسس خصيصاً بهدف تمويل التعليم للأفراد الذين أصابهم الضرر نتيجة للأزمات. ويشجع هذا الصندوق الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص على توحيد جهودها ومساعدتها من أجل تمويل برامج تعليمية شاملة ومستدامة للأفراد الذين تأثروا نتيجة الصراعات والكوارث الطبيعية والنزوح وغيرها من المشاكل. كما يسعى البرنامج إلى المضي قدماً بشكل هادف وفعال من خلال تعزيز استخدام البيانات المتوفرة للتعرف على النتائج التي يتم تحقيقها في مجال التعليم مثل مستوى التعلم، والإنجاز التعليمي، أو التعلم الاجتماعي-العاطفي.

من خلال **نافذة الاستجابة الأولى**، يقدم الصندوق الدعم من أجل مساعدة المتضررين على مواجهة الأزمات التي تحدث بشكل سريع أو غير متوقع، ويستمر التمويل إلى سنة واحدة من بدء الأزمة لمساعدة البلاد على التعافي منها. ويتم تفعيل هذه النافذة ضمن إطار زمني قصير، عادة في غضون أربعة أسابيع من بداية حالة الطوارئ. وقد خصص صندوق التعليم لا يمكنه الانتظار مبلغ قدره 1.9 مليون دولار أمريكي للمساعدة في ضمان تقديم تعليم عالي الجودة إلى الأطفال المتضررين نتيجة الفيضانات في النيبال في أغسطس عام 2017، والتي أثرت على 1.7 مليون شخص في 75 مقاطعة، ونجم عنها نزح 460 ألف من أماكن عيشهم. وقد دمرت الفيضانات 80 مدرسة وألحقت الأضرار بحوالي 710 مدرسة أخرى. سوف يقوم صندوق التعليم لا يمكنه الانتظار بتمويل ما يصل إلى 50% من صندوق الإستجابة التعليمية في حالات الطوارئ، وذلك حتى غاية فبراير عام 2018، على النحو المحدد في خطة الإستجابة المشتركة في النيبال التي أصدرت من قبل المنسق المقيم للأمم المتحدة.

تم تصميم **نافذة القدرة على مواجهة الأزمات المتعددة** التابع إلى صندوق التعليم لا يمكنه الانتظار بحيث يقدم دعماً متواصلاً للتمويل، عادة لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، للمساعدة في سد الفجوة بين الإستجابة الطارئة وتعزيز نظام تعليم على المدى الطويل. وهو يقدم تمويل متعدد السنوات في الأماكن التي تتعرض للأزمات التي تكون في أمس الحاجة للمساعدة. هذه النافذة قد تتطلب العديد من الأشهر للتقييم والتخطيط المشترك. وقد إختار الصندوق سوريا كأحد الدول المتضررة إستجابة إلى الأزمة المستمرة التي تعاني منها هذه الدولة، فقد تم تخصيص 15 مليون دولار أمريكي بهدف توفير نهج إستراتيجي لمعالجة مشكلة التعليم المعقدة للدولة، على النحو المتفق عليه من قبل كل من آلية تنسيق التعليم في سوريا وجمعية شركاء التنمية. وكانت نتيجة هذا التعاون إنشاء منتدى الحوار التعليمي في سوريا لضمان إتباع نهج موحد وتعاوني وحل مشاكل التعليم الإستراتيجية والتقنية. ومن خلال هذين الإطارين للتمويل، إستهدف صندوق التعليم لا يمكنه الانتظار 3.4 مليون طفل خلال عملياته

## المصادر

Devictor, Xavier (2016). *How many years do refugees stay in exile?* Retrieved from <http://blogs.worldbank.org/dev4peace/how-many-years-do-refugees-stay-exile>

Education Commission. (2016). *The Learning Generation: Investing in Education for a Changing World*. New York, NY: International Commission on Financing Global Education Opportunity.

Mueller, Hannes Felix, Piemontese, Lavinia, and Tapsoba, Augustin,. (2017, February 14). *Recovery from Conflict: Lessons of Success*. World Bank Policy Research Working Paper No. 7970. Washington, DC: World Bank.

ODI (2016). *Education Cannot Wait: Proposing a Fund for Education in Emergencies*. London: Overseas Development Institute.

UNESCO Institute of Statistics. (2016). *263 million children and youth are out of school*. Montreal, Canada: UNESCO.

الأولى. ويسعى الصندوق جاهداً إلى تجاوز أهدافه البرنامجية خلال سنة تنفيذه الأولى، وتعزيز الإستجابة السريعة، والحصول على المزيد من التمويل من أجل مساعدة أكبر قدر من المتضررين نتيجة الكوارث والأزمات.

ولا يخفى أن التعليم هو حجر الزاوية في تحقيق التنمية والسلام والأمن، وأن العائد على الإستثمار من حيث رأس المال البشري، والإستقرار، والإزدهار، لا مثيل له. وفي حين أن الأزمات تشكل أكبر العوائق التي تحول دون حصول الأطفال والشباب على حقهم المشروع في التعليم، إلا أن عدم تعاوننا معاً وتقاعسنا من شأنه أن يهدد تقدمنا. وبالتعاون مع الشركاء الحكوميين، فإن الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني تؤكد على ضرورة وأهمية التعاون والإلتزام السياسي والمساءلة وتمويل التعليم الجيد للمتضررين في حالات الطوارئ والأزمات.

صندوق التعليم لا يمكنه الإنتظار بجسد المبادئ الخاصة بالإنسانية، وقيم الأمم المتحدة، وجميع مؤيديها. وهذا واضح عند التمعن في طريقة تنظيمنا – المرن والفعال – وكيف نسعى جاهدين من أجل الإستجابة السريعة للأزمات وتقديم المساعدة للآخرين وتعزيز عملية التنمية. وقد عزز دعم المانحين إصرارنا على خلق عالم لا يتم فيه حرمان أي طفل من التعليم أثناء الأزمات والكوارث. وكما يؤكد مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالتعليم العالمي، غوردن براون، «التعليم يمثل الكفاح من أجل تحقيق الحقوق المدنية في عصرنا هذا». يسعى صندوق التعليم لا يمكنه الإنتظار إلى تلبية نداء 75 مليون طفل في العالم الذين يعانون من مختلف الأزمات والذين يريدون ويحتاجون إلى التعليم لأنه حق من حقوقهم الشرعية. إن الاستثمار في تعليمهم يعني الإستثمار في إنسانيتنا المشتركة.

# كيف تقوض خصخصة المدارس وتسويقها حق التعليم في الهند

كارول آن سبرين، أستاذ مشارك للتعليم العالمي في جامعة نيويورك

spreen@nyu.edu

سانغيتا كمات، أستاذ جامعي، قسم السياسات التعليمية، البحوث و الإدارة، جامعة ماسيتشوسيس، أمهيرست

skamat@educ.umass.edu

تحقق الشركات الربحية الخاصة المتعددة الجنسيات ملايين الدولارات من خلال فرض رسوم على العائلات الفقيرة حول العالم عند ارسال اطفالهم الى المدارس. أما الحكومات فتحول تمويلا واهتماما هامين لما وضعته الشركات العالمية كحل للأزمة في التعليم، وتخفف الأنظمة أو تتجاهل كلياً الخروقات العديدة للقوانين والمعايير من قبل تلك الشركات المتعددة الجنسيات. كما تعتبر الحكومات مذنبية بدعوتها الشركات لإدارة أجزاء كبيرة من قطاع التعليم (من مراحل ما قبل المدرسة الى مستوى الجامعة). إذا كان التعليم حقاً إنسانياً أساسياً، فلماذا يتوجب على فقراء العالم دفع الملايين لشركات متعددة الجنسيات من أجل تعليمهم؟

الهند سوق ناشئة لصناعة التعليم العالمية، وقد شجعت شركات مثل بيرسون، وسلاسل دولية كأكاديميات بريدج الدولية، ومؤسسات ديل و غيتس و أوميديار بالإضافة الى استشاريين دوليين وشركات رؤوس أموال استثمارية، على خصخصة قطاع المدارس مستهدفة على وجه الخصوص المجتمعات المنخفضة الدخل والتي تمثل لهم سوقاً واسعة غير مستغلة. و المثير للدهشة أن وكالات التصنيف العالمية تضع القيمة المحتملة لسوق التعليم في الهند عند 110 مليار دولار أمريكي. لقد عانت المدارس الممولة حكومياً وعلى مدى عقود من نقص الاستثمار والاهمال، مما خلق هجرة جماعية للعاملين الفقراء والطبقة الوسطى من المدارس الحكومية، ولم يتبق سوى الفئات الأفقر وأكثرها ضعفاً. لقد أدى النقص في الإرادة السياسية لتمويل مناسب للتعليم العام الى فتح الباب لقطاع الشركات لتدخل قطاع التعليم من خلال تشجيع التعليم الخاص الربحي والتعليم الإلكتروني وشراكات القطاعين العام والخاص.

في عام 2016 شاركتنا في إعداد تقرير لمنظمة التعليم الدولية، للإستفادة من الفقراء: ظهور المؤسسات متعددة الجنسيات في حيدر أباد، الهند (Kamat & Spreen, 2016)، والذي كشف عن خطط لشركات تعليمية تجارية عالمية للاستثمار والنمو، والربح من التعليم الذي يخدم المجتمعات الفقيرة في الهند. وقد وجدنا في بحثنا أن شركة بيرسون ولاعبين أساسيين آخرين في صناعة التعليم عالمياً كانوا يضعون أنفسهم كرواد في سوق التعليم الواسعة هذه مع إمكانات ربح كبيرة. بإلهام من كتاب الاقتصادى الهندي س. ك. براهلاذ الثروة عند أسفل الهرم، كانت هذه الشركات المتعددة الجنسيات تتطلع لأرباح مستمدة من الآباء الفقراء الذين يطمحون فقط لإرسال أطفالهم إلى مدارس جيدة، حتى لو كلف ذلك غالباً. إن الدفع نحو المدارس الخاصة للفقراء أمر مقلق جداً بوجود 68.7 بالمئة من السكان الهنود ممن يقل دخلهم عن 2 دولار أمريكي يومياً و 41.6 ممن يقل دخلهم عن 1.25 دولار أمريكي يومياً. ويوضح تقريرنا كيف تنفق الأسر حوالي 30 بالمئة

## ملخص

هذا التقرير يوضح التجمع المركب و المتشابك بشكل جيد لجهات فاعلة دولياً مستثمرة بقوة في العمل التجاري وتسويق التعليم. وهو ينقد إدعائات مثل تلك المدارس الخاصة للفقراء بكونها مربحة وكونها قادرة على تقديم تعليم نوعي في آن معا.

## العبارات الرئيسية

الخصخصة  
التسويق  
المدارس الخاصة منخفضة الرسوم

في و حول المينة القديمة في حيدر آباد. أما الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة فينظر إليهم على أنهم يتمتعون بمزايا، مما يشكل تمييزاً ضد الفقراء الذين يجبرون على الذهاب إلى المدارس الحكومية التي تعاني من نقص التمويل وسوء الصيانة. كما يقدر عدد سكان الدولة الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 37 بالمائة وهم غير قادرين على الدفع حتى لأرخص المدارس المنخفضة الرسوم. يتم إنفاق 30 بالمائة وسطياً من مصاريف الأسر من مختلف فئات الدخل على التعليم الخاص وكل أشكال عدم المساواة في مصاريف الأسر على التعليم - حسب خماسية الجنس، الريف أو الحضر، ونفقات الأسر، وحتى حسب نوع التعليم - هي الأعلى في التعليم الابتدائي. تزداد إشارة النقاد لهذا التفاوت الضخم بين المناطق الحضرية وتلك الريفية في التعليم، حيث يتلقى الأطفال الأغنياء والفقراء تجارب تعليمية مختلفة بشكل جوهري. أن رسوم استخدام التعليم حول العالم تظهر بأنها تفاقم عدم المساواة وتقود إلى التقسيم الاجتماعي. يتم انتقاد نظام المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم بالتحديد لاستمراره بتعميق و «شرعنة نظام التعليم المدرسي الحالي المتعدد الطبقة ذو النوعية الرديئة حيث سيستمر التمييز الطبقي لهيمنة النخبة القادرين على دفع الرسوم المدرسية في بلد تعيش فيه عدد كبير من العائلات في فقر مطلق.» (Sadgopal, 2011)<sup>2</sup>

أطلقت «الاستفادة من الفقراء» في يونيو/حزيران 1026 في حيدر آباد و دلهي مع كثير من الجعجة من السياسيين ومنظمات المعلمين. طالبنا صناع السياسة ومؤيدي التعليم الهنود للتدقيق بشكل ناقد في الحوار الشعبي الدائر حول «المدارس الحكومية الفاشلة» التي تُستخدَم لتبرير نمو و ترسيخ المدارس المنخفضة الرسوم، والنظر عوضاً عن ذلك إلى العوامل المركبة التي قادت إلى هلاك الجزء الأعظم من التعليم العام ويقوض حق الحصول التعليم. لقد بينت دراستنا كيف أن الخصخصة لا تقدم فقط النوعية الرديئة من التعليم للطبقة العاملة والأطفال الفقراء، بل إنها أيضاً تقود إلى زيادة اللاتكافؤ النابعة من التمييز حسب الجنس والإقصاء الاجتماعي وإلى أبعاد المعلمين عن مهنتهم. كما ناقشنا مستوى ونموذج التعليم الذي يحصل في المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم، و المعلمين غير المؤهلين، والمناهج الدراسية المكتوبة، و «النمو من خلال الاختبارات الموحدة»، كونها الشاغل الرئيسي لهذه الصناعة الجديدة.

لقد ناقشنا أن للأطفال الحق ليس فقط في تعليم عام مجاني بل أيضاً في تعليم نوعي في مدارس يتوفر فيها معلمين تم تدريبهم مهنيًا بشكل مناسب. إن قانون حق التعليم الهندي لعام 2009 يؤكد الحق في التعليم المجاني والإلزامي للأطفال ما بين 6 - 14 عاماً من العمر. إن قانون حق التعليم يقدم مبادئ ومعايير أساسية لتوفير التعليم جاعلاً إياها نافذة قانونياً لكل طفل يطلب التعليم الابتدائي المجاني و يوفر حق دخول الأطفال للمدارس الخاصة دون أية شهادة. ولسوء الحظ إن قانون حق التعليم يقدم تعويضات لهذه المدارس الخاصة لتسجيلها الأطفال الفقراء، لكن بعض المنظمات (مثل منتدى كل-الهند لحق التعليم) رأيت هذا الإجراء على أنه تنازل الدولة عن «التزامها الدستوري نحو توفير التعليم الابتدائي».

إن ضمان حق التعليم والتأكد من أن تعليماً نوعياً متوفر لكل الطلاب في الهند يتطلب ما هو أكثر من وعود أو أوامر قانونية. أن نمو المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم مرتبط مباشرة بفشل الحكومة في تلبية مسؤولياتها الدستورية والتزاماتها بموجب

من دخلها لكل طفل لمدارس خاصة «منخفضة الرسوم» (وهذا يضع أيضاً الخيار بعيداً عن تناول العديد من الأسر، مما يزيد من تشعب النظام الطبقي أصلاً وغير المتكافئ). ونرى أن تسويق التعليم هو إنتهاك صارخ لقانون الحق في التعليم في الهند، ولن يؤدي إلا إلى تعميق عدم المساواة وتقويض نظام التعليم السقيم أصلاً.

لقد نمى التعليم الخاص بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين في الهند. وما يندرج بالخطر هو أن التسجيل في المدارس الخاصة الآن يفوق ما نسبته 50 بالمائة في أندرا براديش و تيلانجانا. وأكثر من 80 بالمائة في حيدر آباد وحدها. الربح من الفقراء يظهر كيف، بأخذ مقاربة قطاع حيدر آباد لتقنية المعلومات وكثافة المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة، برزت هذه المنطقة كمختبر للصناعة العالمية للتعليم لاحتضان وتطوير منتجات وخدمات تعليمية مربحة تجارياً. بالنسبة للتعليم الإلكتروني، تعتبر حيدر آباد «نظام بيئي للحلول التعليمية» ومختبر لتجربة أنماط جديدة وحلول تقنية ليعاد تكرارها في أنحاء البلاد وفي اقتصاديات نامية أخرى. يكشف بحثنا عن تجمع معقد حيك بشكل جيد من جهات فاعلة عالمية تشارك بشكل كبير في أعمال تجارية في مجال التعليم وتقوم على تحقيق الربح منه. ونحن نناهض ادعاءات الجهات الفاعلة المتعددة الجنسيات بأن التعليم الخاص للفقراء يمكن أن يكون مربحاً واعداً بتعليم نوعي في آن معاً. وبحثنا يظهر أنه بالرغم من التوقعات العالية فإن المدارس المنخفضة الرسوم لم تكن مربحة للمالكين المدلين ولم تقدم أيًا مما يقارب التعليم النوعي.

## المدارس العامة مقابل الخاصة وحق التعليم

لدى الهند أكبر عدد من السكان الشباب في العالم، وقد تحسن معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بسبب مختلف البرامج الحكومية والمداخلات المستمرة. لقد تم التعامل مع العديد من المشاكل المتعلقة بالحصول على التعليم ليصل الالتحاق به لما لا يقل عن 96 بالمائة منذ عام 2009 ولتشكل الإناث ما يبلغ 56 بالمائة من الطلاب الجدد. ومع ذلك، إن من الواضح أن هذا لا يكفي رغم المكاسب المحققة. فالمدارس، وبأشكال عديدة، لم تعطى ما يكفي من موارد للتعامل مع توجه السكان المتزايد إلى المدارس. هناك نقص بما يقارب 689.000 معلم في المرحلة الابتدائية، بينما هناك 53 بالمائة من المدارس تمتلك دورات مياه للبنات قابلة للاستخدام، و 26 بالمائة لا تصلها مياه الشرب. لانتزال نوعية التعليم قضية رئيسة بالرغم من النمو في الالتحاق بالمدارس وتظهر التقارير أن أغلبية الأطفال غير قادرين على القراءة أو فهم الحساب بعد سنوات من التعليم. طبقاً لتقرير براتام اس ي ر 2013، فإن ما يقارب 78 بالمائة من الأطفال في الصف الثالث و حوالي 50 بالمائة منهم في الصف الخامس لا يستطيعون القراءة بعد، وما تبلغ نسبته 26 بالمائة فقط من الطلاب في الصف الخامس يستطيعون القيام بعملية القسمة (ASER, 2014). لن يستطيع العديد من الأطفال التقدم في نظام التعليم دون جهود فورية وعاجلة من قبل الحكومة والمعلمين. إن التحدي التالي أمام الحكومة الهندية هو تحسين نوعية التعليم في المدارس.

النتيجة، التي يأتي جزءها الأكبر نتيجة لإهمال الحكومة للمدارس الحكومية، هي أن التعليم الخاص قد نمى بشكل ملحوظ في الهند، ونسبة المدارس الحكومية إلى الخاصة في حيدر آباد هي 1:4. وبالرغم من وجود عدة نماذج للمدارس الخاصة، إلا أن «المدارس المنخفضة الرسوم» والتي توصف بأنها «المدارس المعقولة التكاليف» هي الاهتمام الرئيسي للمستثمرين متعددي الجنسية. هناك ما قدره 1300 مدرسة ذات رسوم منخفضة تتجمع

تحاول الحكومات حول العالم إعادة تعريف كيفية فهمنا وتعزيزنا للتعليم النوعي، و التأكيد تحديداً على أن دور المعلم ليس فقط نقل المعرفة والمهارات من أجل الاختبار، بل هو محترف وله واجباته ومسؤولياته في تحضير الطلاب للحياة و تشكيل وتغيير المجتمع. إن أهداف التطوير المستدام، وهي السمة الحالية للسياسة العالمية، لم توسع منظور التعليم إلى ما وراء الالتحاق فحسب، بل صممتها غايات وأهدافاً محددة بخصوص شمولية «التعليم النوعي للجميع»، هادفة في الوقت نفسه أيضاً لمعالجة التفاوت بين الجنسين وتطوير التعليم والتعلم. أما الأهم بشكل مركزي للهدف الرابع من أهداف التطوير المستدام فهو زيادة عدد المعلمين المؤهلين وخصوصاً من خلال تطوير المعلم ودعمه. الاستفادة من الفقراء تناقش أساساً بأنه لا يمكن إدارة كل قطاعات المدارس بتوظيف من هم غير مؤهلين، على حد أدنى من التدريب، بحد أدنى من الأجور، و(على الأغلب) معلمات. يتوجب على الهند دعم معلمها، ليس فقط بكمبيوتر لوحي ومنهج مدرسي بحيث يستطيعون التعليم نحو مجموعة محددة بشكل ضيق من مخرجات التعلم، بل بتقديم الفرص والمصادر للمعلمين لبناء مهارات وقدرات ليعطوا تعليماً نوعياً، من خلال مناهج دراسية محترمة وغير تمييزية (على سبيل المثال، من خلال طرق تراعي الفوارق بين الجنسين وتستجيب ثقافياً وتراعي المهارات الحياتية) في المدارس ذات مصادر حسنة.

إن خصصة التعليم (بكل جوانبها) تقوض حق التعليم وتشجع أكثر على التعليم المنفصل و غير المتكافئ للفقراء. كما انه يقود أيضاً إلى إلغاء مهنية المعلم، ويفاقم عدم المساواة بين الجنسين والطبقية. هناك بحث وافر في الهند، وأماكن أخرى، يسلط الضوء على الحاجة العاجلة لإعادة تنشيط وإعادة الاستثمار في المدارس العامة، وتوجد حاجة ماسة موازية لوقف تفشي تسويق التعليم والبحث عن الربح من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.

وينبغي لهذا أن يكون بمثابة تذكير جدي لأسباب عدم عرض المدارس للبيع كما لا ينبغي السماح للشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق أرباح من الحكومات والمجتمعات الفقيرة. و ذلك زارد بوضوح في تشريعات قانون حق التعليم في الهند وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان..

#### الهوامش

1. مداخلات مثل سرفا شيكشا ابيان (SSA) و مخطط وجبة منتصف اليوم (MDM).
2. التربوي المعروف، انيل سادجوبال (متحدثاً عن المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم)
3. <https://ed-gesf.com/201611/11//ugandas-high-court-orders-closure-of-bridge-international-academies/>

قانون حق التعليم، بالإضافة الى التزاماتها الدولية بتقديم تعليم نوعي مجاني كحق انساني أساسي. إن هناك حاجة ملحة إلى تمويل كافي وتوفير مخصصات أفضل. إن ميزانية الهند للتعليم تتأرجح حول ما نسبته 3 بالمئة من الناتج الوطني الإجمالي، وهذا ينقص كثيراً عن الالتزام بالـ 6 بالمئة المقدم على مدى 60 عاماً مضت!

### صناعة التعليم كمشاريع تجارية

الإستفادة من الفقراء تصور أيضاً كيف عملت كثافة المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم كسوق جاهزة للأعمال والمستثمرين في التعليم لاحتضان منتجات وخدمات جديدة ولتطور نماذج جديدة للمدارس الربحية. ونحن نصف وجود صناعة تقنية المعلومات كجزء أساسي من نموذج العمل التجاري يُسعى إليه. و تكرار لنموذج عمل تجاري ناشئ، تُظهر الأعمال التجارية في التعليم نية لاختبار واحتضان منتجات و خدمات وتطوير نماذج جديدة من المدارس الربحية. تتفرد صناعة تقنية المعلومات في حيدر آباد بإمكانية وصولها إلى العاملين في البرمجيات الشباب محبي الغير الذين يصممون المنتجات والخدمات التي تعمل بالبرمجيات، مثل أنظمة التقييم الواسعة النطاق، والمناهج الدراسية على الإنترنت، وبرمجيات التدريب والاختبار. هذه «الحلول التعليمية» القائمة على التكنولوجيا هي جزء أساسي من نموذج العمل التجاري حيث يتم توقع عمل مدارس الفقراء على نطاق واسع، معتمدين بشكل رئيس على مناهج التعلم الإلكتروني القائمة على الحاسوب اللوحي، ويسهلها مدرسون غير محربين وغير مؤهلين يتقاضون أجور قوتهم.

تروج بيرسون ومعها مؤسسات خاصة عديدة، مثل مؤسسات غيتس و ديل، للعمل التجاري التعليمي في حيدر آباد. وهم يعملون مع شركات المضاربة المالية، مثل غراي غوست، لتسويق منتجات وخدمات للمدارس المنخفضة الرسوم، مانحين مالكي المدارس فروضاً بفوائد مرتفعة (تصل إلى 25 بالمئة) لتوسع نطاق وتكون صناديق لإنشاء امتيازات و وضع نماذج تجارية مربحة لمدارس الفقراء. إن مذكرة التفاهم الأخيرة بين حكومة أندرا براديش وسلسلة أكاديميات بريدج الدولية من أجل إدارة التعليم الابتدائي والطفولة المبكرة في الولاية هي إشارة شؤم لأمر قادمة. يأتي تمويل بريدج من بيرسون وغيتس و مؤسسة زوكربيرغ وقد، وقعت تحت وطأة نقد شديد في أوغندا و كينيا لمناهجها الدراسية واعتمادها على معلمين غير محربين وعدة قضايا أخرى.<sup>3</sup>

الاستفادة من الفقراء تظهر بوضوح شديد أن المدارس المنخفضة الرسوم تفشل في تلبية المعايير العالمية للتعليم النوعي. فهي تستخدم طرقاً لخفض التكاليف مثل «العمليات الموحدة والقابلة للتكرار لتحقيق الوفرة في الحجم والسماح بالتطوير السريع» و «الاستفادة من التكنولوجيا منخفضة التكلفة وعالية التأثير». وأخيراً، تختلط الأبحاث في مخرجات التعلم، مع وجود بعض الدراسات التي أعدت خارجياً، بكونها صارمة أو حسنة التصميم ( فهي على سبيل المثال لا تسيطر على الاختلافات الاجتماعية و الإقتصادية بين الطلبة والتي يمكن أن تؤثر على مخرجات التعلم).

إن السبب الرئيس لهذا الصعود المفترض للمدارس الربحية، وتلقيها للبلابين سنوياً كرسوم واستثمار شركات في حين أنها تأخذ المال من الأسر الفقيرة، هو أن اللاعبين الأقوياء دولياً والسياسيين والمحامين ورجال الأعمال القيايين والمشاهير قبلوا بأن يشهدوا لصالح هذه الشركات ويعملوا لديهم كجماعة ضغط مدفوعة، أعضاء مجلس إدارة، مستثمرين، و مؤيدين.

## المصادر

ASER (2014) Annual Status of Education Report 2013. ASER Centre, Pratham: New Delhi January 2014. [www.asercentre.org](http://www.asercentre.org)

Kamat, S., & Spreen, C. A. (2016). Profiting from the Poor: The Emergence of Multinational Edu-Businesses in Hyderabad, India. Education International: Brussels. Retrieved from <https://www.unite4education.org/resources/india/profitting-from-the-poor-the-emergence-of-multinational-edu-businesses-in-hyderabad-india/>

Sadgopal, A. (2011). Neoliberal Act. The Right to Education Act, which lacks a transformational vision, is geared to preparing foot soldiers for the global market. *Frontline*, Vol. 28, Issue 14 Retrieved from <http://www.frontline.in/static/html/fl2814/stories/20110715281400400.htm>

# تعليم اللاجئين: نظرة على الماضي والتفكير في المستقبل<sup>1</sup>

سارة درايدن-بيترسون، استاذة مشاركة في التربية والتعليم، كلية التعليم العالي بجامعة هارفارد

sarah\_dryden-peterson@gse.harvard.edu



## تعريف حق اللاجئين في الحصول على التعليم داخل الدول المستضيفة للاجئين

اللاجئين هم الأفراد الذين تحتم عليهم عبور حدود دولية بسبب الخوف من الإضطهاد والظلم (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2010). وتشير الإحصائيات بأن 86% من إجمالي اللاجئين في العالم نزحوا للعيش في بلدان مجاورة لبلدانهم الأصلية، التي تضررت نتيجة النزاعات والاضطرابات (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014). هذه الدول، في المقام الأول وليس حصراً، نظم تعليمية تفوق طاقتها، ومؤسسات سياسية ضعيفة، وإقتصاديات متدنية. في العادة، عندما يقرر اللاجئون الفرار من بلدانهم الأصلية، ينوون العودة إلى ديارهم بسرعة بعد تحسن الوضع هناك. ولكن، تشير الإحصائيات بأن متوسط مدة لجوء اللاجئين خارج البلاد هو 17 عاماً (مركز رصد النزوح الداخلي، 2014). وبالرغم من الطبيعة المطولة للحياة في المنفى، فإن حق الحصول على الجنسية عموماً غير متاح إلى اللاجئين الذين يقررون البقاء في أماكن عيشهم (Correa-Velez ، Nunn ، McMichael، Gifford، و، 2015).

التعليم هو حق من حقوق الإنسان، وقد تم تأكيد ذلك خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من القوانين الدولية. نظرياً، هذا الحق يتعدى المواطنة، والحدود الدولية، والمؤسسات، ونوع الجنسية (Goodale، 2007). ولكن الوضع يختلف بالنسبة للاجئين، كما هو موضح عند الإطلاع على المادة 22 من إتفاقية عام 1951، والتي تنص على أن الدول التي تمنح اللجوء للأفراد «عليها معاملة اللاجئين بطريقة مماثلة لتلك التي تقدمها للمواطنين داخل الدولة، فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي ... (و) تقديم معاملة مماثلة قدر الإمكان ... فيما يتعلق بالتعليم الذي يتعدى التعليم الابتدائي» (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2010 ب). وفي حين أن 144 دولة حول العالم قامت بتوقيع هذه الإتفاقية، إلا أن هناك العديد من الدول التي لم تقم بذلك، فعلى سبيل المثال وليس الحصر: الهند ولبنان وماليزيا لم توقع هذه الإتفاقية، مما يعني أن هذه البلدان لا تلتزم بالقوانين الدولية الخاصة بحقوق اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، لم تصادق بعض الدول على جميع بنود الإتفاقية، بل صادقت على بنود محددة فقط. فعلى سبيل المثال، دولة مصر لا تؤيد المادة 22 من إتفاقية حقوق اللاجئين للعام 1951، في إشارة إلى «تحفظها، لأن الفقرة 22 نصت على منح اللاجئين نفس حقوق المواطنين» (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2011).

كما أن الإعتراف في حق اللاجئين بالحصول على التعليم متفاوت أيضاً، فعلى سبيل المثال، في عام 2014، لم يحصل سوى 50% من اللاجئين الأطفال على التعليم الابتدائي، مقابل 93% من بقية الأطفال في العالم. وبالنسبة لمرحلة الدراسة الثانوية، لم يحصل اللاجئين الشباب إلا على 25% من التعليم الثانوي، مقابل 62% من الشباب في بقية أنحاء العالم. ويتضح هذا الإختلاف بوضوح على

## ملخص

التعليم مسألة مهمة جداً في حياة اللاجئين ويلعب دور في الأمن السياسي والإقتصادي لسياسة عالمية مترابطة. هذا التقرير يقدم إطار عمل لتوضيح حق اللاجئين في الحصول على التعليم في سياق إستبعاد غير المواطنين داخل الدول التي يعيش فيها اللاجئون.

## العبارات الرئيسية

اللاجئين  
وكالات الأمم المتحدة  
غير المواطنين

التي تسمح لهم بالمشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المستقبل، حتى وإن كانت نظم التعليم، من الناحية النظرية، تسعى إلى إعدادهم لذلك.

## مستقبل حق حصول اللاجئين على التعليم

بالوقت الحالي حق اللاجئين في الحصول على التعليم في تحسن مستمر. ولكن، هذا لا يشمل التعليم الدولي، حيث لا يسمح للاجئين بالدراسة خارج أماكن لجوئهم. والأهم من ذلك، اللاجئين يعتبرون من فئة غير المواطنين، فعلى سبيل المثال، بسبب وضعهم كلاجئين، لا يوجد قانون يسمح لهم بالحصول على العمل، وعليه لا يكونون قادرين على الاستفادة من التعليم الذي حصلوا عليه من أجل المشاركة بشكل فعال داخل المجتمع. بناء على كل ما تقدم، إذاً يمكن التعليم من المساهمة بشكل إيجابي في ضمان الرفاهية للاجئين، فسيؤثر ذلك إيجابياً على البلدان التي يعيشون فيها في المنفى، وكذلك على بلدانهم الأصلية، لأن ذلك يعني أن بإمكانهم المشاركة إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً داخل المجتمع. وبالتالي، يجب أن يكون السؤال الرئيسي حول البحوث المطلوبة وكيفية المضي قدماً: هو كيفية تمكين اللاجئين وتعزيز حقهم العالمي في الحصول على التعليم، وكيفية مساعدتهم على الاستفادة من تعليمهم لصالح أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية.

### الهوامش

1. نشر المقالة الأصلية في *Education Researcher* (Dryden-Peterson, 2016).

الصعيد المحلي، عند النظر إلى الباكستان، على سبيل المثال: حيث لم يتلقى سوى 43% من اللاجئين التعليم الابتدائي، في حين كانت النسبة 72% بالنسبة للمواطنين في الدولة. أما بالنسبة إلى مرحلة الدراسة الثانوية، كانت النسبة 5% بالنسبة للاجئين، مقابل 38% بالنسبة للمواطنين (Dryden-Peterson, 2015، الصفحات 10 – 9).

## حق حصول اللاجئين على التعليم

منذ منتصف الثمانينات إلى أوائل عام 2010، فضلت كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة والحكومات المضيئة للاجئين إتباع النموذج الذي يتم فيه تقديم التعليم للاجئين في مدارس منفصلة عن مدارس المواطنين، وفي العادة، يتم أيضاً إسكان اللاجئين في مناطق بعيدة عن المناطق التي يسكنها المواطنون. ولكن كلما ازداد عدد اللاجئين وعدد المخيمات التي يعيشون فيها، أثر ذلك سلباً على حق اللاجئين في الحصول على التعليم، بسبب المصالح السياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية للدولة. ولذلك تطلب من هيئة الأمم المتحدة التدخل لإيجاد حل لهذه المشكلة، وتوفير الخدمات التعليمية على المستوى العالمي، لأن الدولة المستضيفة لم تعد تقدم هذه الخدمات بالشكل الصحيح والمطلوب إلى اللاجئين. وبالوقت الذي تطلب من وكالات الأمم المتحدة العمل ضمن إطار سيادة الدولة الوطنية، أصبحت هذه الوكالات بمثابة دولة «زائفة» للاجئين (Leblanc, 2005 و Waters).

ومع ذلك، خلال الفترة ما بين الأعوام 1998 – 2011، لم يكن لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أية موظفون في مجال التعليم يعملون في الدول المستضيفة. وعليه، تأثرت برامج تعليم اللاجئين بشكل كبير بحيث كانت «تعاني من أوجه عدم الإتساق» (دائرة التفتيش والتقييم التابعة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1997، الصفحة رقم 1)، وبالتالي، أثر كل ذلك بشكل كبير على حق اللاجئين في الحصول على التعليم. فعلى سبيل المثال، في عام 2000، لم يحصل سوى 25% من الأطفال على التعليم الإبتدائي في السودان، في حين كانت النسبة 98% بالنسبة للأطفال في أوغندا (وحدة التعليم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2002).

وفي عام 2012، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إستراتيجية التعليم العالمي للفترة 2012 – 2016، التي شكلت تحولاً في المفاهيم حول حق اللاجئين في الحصول على التعليم. وشددت هذه السياسة على «دمج نظم تعليم اللاجئين ضمن النظم الوطنية» (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2012، الصفحة رقم 8). ومع ذلك، في عام 2010، فقط 5 من اصل 14 دولة من بين البلدان التي تعتبرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من البلدان ذات الأولوية، قامت بدمج نظم تعليم اللاجئين بالنظم الوطنية. وبحلول عام 2014، إزدادت عدد الدول لتصبح 11 من أصل 14 دولة. وعلاوة على ذلك، من الناحية التاريخية، لم يتم في السابق شمل اللاجئين في خطط التنمية الوطنية وخطط قطاع التعليم، ولكن بحلول عام 2014، قامت بعض الدول، مثل الكامرون والنيجر والباكستان بشمل اللاجئين، للمرة الأولى، في خطط التنمية الوطنية وخطط التعليم الخاصة بالدولة ( حكومة بلوشستان، الباكستان، 2013، جمهورية الكامرون، 2013، جمهورية النيجر، 2013)، وبالتالي تم إعادة تركيز حق اللاجئين في الحصول على التعليم داخل الدولة المستضيفة للاجئين، بدلاً من «الدولة الزائفة» للأمم المتحدة.

وحتى في الحالات التي تم فيها إعتراف الدولة الوطنية بحق حصول اللاجئين على التعليم، لا يتمتع اللاجئون بالحقوق القانونية

Dryden-Peterson, S. (2015). Refugee education in countries of first asylum: Breaking open the black box of pre-resettlement experiences. *Theory and Research in Education*, 14(2), 1-18.

Dryden-Peterson, S. (2016). Refugee education: the crossroads of globalization. *Educational Researcher*, 45(9), 473-482.

Goodale, M. (2007). Introduction: Locating rights, envisioning law between the global and the local. In M. Goodale & S. E. Merry (Eds.), *The practice of human rights: tracking law between the global and the local* (pp. 1-38). Cambridge; New York: Cambridge University Press.

Government of Balochistan Pakistan. (2013). *Balochistan Education Sector Plan 2013 - 2018*. Retrieved from Balochistan, Pakistan:

Internal Displacement Monitoring Centre. (2014). *Global Estimates 2014: People displaced by disasters*. Retrieved from Geneva: <http://www.internal-displacement.org/publications/2014/global-estimates-2014-people-displaced-by-disasters>

Nunn, C., McMichael, C., Gifford, S. M., & Correa-Velez, I. (2015). Mobility and security: The perceived benefits of citizenship for resettled young people from refugee backgrounds. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 1-18. doi:10.1080/1369183X.2015.1086633

Republic of Cameroon. (2013). *Document de Stratégie du Secteur de l'Éducation et de la Formation (2013-2020)* [Education and Training Sector Strategy (2013-2020)]. Yaoundé: Ministry of Economy, Planning, and Regional Development

République du Niger. (2013). *Programme Sectoriel de l'Éducation et de la Formation (2014-2024): Document de stratégie* [Education and Training Sector Plan (2014-2024): Strategy Document]. Niamey: République du Niger.

UNHCR. (2010a). *Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees* Retrieved from Geneva:

UNHCR. (2010b). *Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees*. Retrieved from Geneva:

UNHCR. (2011). The 1951 Refugee Convention: Reservations and Declarations. Retrieved from <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=&comid=4dac387c6&cid=49aea9390&keywords=reservations>

UNHCR. (2012). *Education Strategy 2012-2016*. Retrieved from Geneva:

UNHCR. (2014). Facts and Figures about Refugees. Retrieved from <http://www.unhcr.org.uk/about-us/key-facts-and-figures.html>

UNHCR Education Unit. (2002). *Report on Statistics of UNHCR-Assisted Refugee Education 2000*. Retrieved from Geneva:

UNHCR Inspection and Evaluation Service. (1997). *Review of UNHCR's Refugee Education Activities*. Retrieved from Geneva:

Waters, T., & Leblanc, K. (2005). Refugees and Education: Mass Public Schooling without a Nation-State. *Comparative Education Review*, 49(2), 129-147.



نشرة نوراج الخاصة بالإصدار 01، يناير ٢٠١٨

**NORRAG**

Network for international policies and  
cooperation in education and training

Réseau sur les politiques et la coopération  
internationales en éducation et en formation

20, Rue Rothschild | P.O. Box 1672

1211 Geneva 1, Switzerland

+41 (0) 22 908 45 47

[norrag@graduateinstitute.ch](mailto:norrag@graduateinstitute.ch)



@norrag



@norrag.network

[www.norrag.org/nsi](http://www.norrag.org/nsi)

ISSN: 2571-8010



9 772571 801003



01